جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

إعداد الطالبتين:

- بسايح نور الهدى.
- بوزيان سلطانة.

إشراف الأستاذ

د.محمد بن زايد

أعضاء لجنة المناقشة.

-الأستاذ.....رئيسا.

-الأستاذ د.محمد بن زايد.....(دكتوراه).....مشرفا و مقررا.

-الأستاذ .....عضوا مناقشا.

-الأستاذ .....عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي.

1437/1436هـ

2016/ 2015م.

الشكر و التقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

لذلك فاءننا نتقدم بالشكر الجزيل و خالص الامتنان للأستاذ المشرف الدكتور"بن زايد محمد" الذي لم يبخل علينا بنصائحه و ارشاداته التي كانت بمثابة السند,الذي ساعدنا على تخطي كل الصعاب و العقبات صادفتنا في انجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث داعيين لهم بالتوفيق و السداد على مجمل نصائحهم و توجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي

دون أن ننسى التوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور"ميلود ولد صديق" على مساعدته القيمة لنا طيلة مدة بحثنا هذا

و الى كل من قدم لنا المساعدة من قريب او من بعيد الى جميع أساتذة "العلوم السياسية" بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة سعيدة

و في الأخير نرجوا من الله أن يجعل عملنا هذا علما نافعا للبلاد و العب

إهداء

أشكر الله تبارك و تعالى على فضله و كرمه أن أمدني بنعمة الصحة و القوة و الصبر و أعانني ووفقني على إكمال هذا العمل المتواضع و أسأله عز و جل علما نافعا و عملا متقبلا.

فإلى الذين أمر ربي ببرهما و جعل رضاه من رضاهما علي و ما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لولا توفيق من الله و دعوات من دعواتهما.

أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة.....إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني.....إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي الحبيبة".

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار.....إلى من علمني العطاء بدون انتظار.....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و الى الأبد...إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمد لي طريق العلم إلى القلب الكبير"والدي العزيز".

إلى من أعتز و أ فتخر بأنهم ستري و عزوتي إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء "فريد,سمير".

إلى من هم أقرب إلي من روحي إلى من شاركني حضن آلامي و بهم أستمد عزتي و إسراري إلى شمعات حياتي و زهور قلبي أخواتي الحبيبات"نادية,فاطمة,ايمان,صفاء".

إلى رمز الحب إلى القلب الناصع بالبياض إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها إلى براعم العائلة"وداد,أية,ساجد,جواد"حفظهم الله و رعاهم.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة الى من رافقتني منذ ان حملت حقائب صغيرة و معك سرت الدرب خطوة بخطوة و ما تزال ترافقني حتى الآن إلى من معها سعدت"سلطانة"

الى زهرة النرجس التي تفيض حبا و طفولة و نقاء و عطرا إلى من أخذت بيدي و رسمت الأمل كل خطوة مشيتها أختي و صديقتي "عفاف".

إلى توأم روحي و رفيق دربي إلى من كان سندا لي إلى من انسني في دراستي و شاركني همومي عزيزي"الجديد".

إلى أصدقائي الذين شكلت صورهم و أصواتهم أجمل اللحظات والأيام التي عشتها"حنان,نريمان,هجيرة,سامية,نجاة,مفيدة,أمال,خديجة,صافية,منى,بهية,مخطارية حياة،عزيزة ،أمينة"

إلى من جعلهم اله إخوتي بالله و من أحببتهم بالله طلبة "قسم العلوم السياسية".إلى كل من ساندني و دعمني و تمنى لي النجاح بالتوفيق.

بسايح نور الهدى

إهداء

قال تعالى:

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه".

فإلى الذين أمر ربي ببرهما و ما كنت لأصل ما وصلت إليه إلا بتوفيق من الله عز و جل و دعوات منهم.

إلى من حملتني الشهور و عودتني الطهور و عودتني السرور و سقتني نجاحات من طيف دعواتها,و علمتني أن أحيا حياة الاستقامة إلى التي مهما قلت فيها فلن أوفيها حقها إلى حبيبة قلبي"أمي الغالية"

وأسأل الله عز وجل أن يسكنها جنات و قصور.

إلى سندي في الحيات و قد أوفي أبي العزيز

إلى نبضات قلبي و نور عيناي أختاي "صليحة,مخطارية"

إلى من فيهم تجري عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواي"محمد,علي"

إلى شمعة حياتي و زهرة قلبي ابنة أختي" ريتاج الغالية"

الى من أمدني الشجاعة و قوة المواصلة و المثابرة حاملا القلب الكبير المفهم بالطهر و الحنان الذي لم يبخل عليا بعطاءه و نصائحه الذي كان عونا لي و سندا لي في الحياة إلى زوجي"بوخبزة عبد القادر"

الى من تشتت ذكراها في قلبي و شاركتني الألم و الأفراح طوال سنوات دراستي الى أختي و رفيقة دربي و صديقتي "نور الهدى"

إلى من تطارفت معها و تألقت أرواحنا و سميت تحت ضلال الأخوة و الحب في الله إلى صديقتي و أختي "عفـــــــــاف"

إلى كل من جمعت بيننا الصداقة إلى صديقاتي"سامية,خديجة,أمال ,منى ,بهية ،حياة، عزيزة، أمينة"

إلى كل من سار معي و نحن نشق طريق العلم إلى زميلاتي و إلى كل من علمني حروفا من ذهب و كلمات من درر و عبارات من أسمى عبارات العلم"أساتذتي الكرام"

إلى كل من احي العلم و تعلم.

إلى كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي.

بوزيان سلطانة.

الفهرس.

مقدمة.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية.

تمـهيـــد.

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة.

المطلب الثالث: أنماط الهجرة غير الشرعية وإتجاهاتها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

المطلب الأول: مرحلة تشجيع الهجرة القانونية.

المطلب الثاني: مرحلة وقف الهجرة.

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الرابع: الهجرة المنتقاة.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

تمهيد.

المبحث الاول: أسباب الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية و الأمنية.

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية و الديمغرافية.

المبحث الثاني: أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المطلب الاول: وسائل الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية الداخلية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

المبحث الثالث: آثار و إنعكاسات الهجرة غير الشرعية .

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية

المطلب الثاني: الإنعكاسات الاقتصادية

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث :آليات التصدي للهجرة غير الشرعية وفق المقاربة الجزائرية

تمهيد.

المبحث الأول :آليات الجزائر في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول : آليات الاجتماعية و الاقتصادية

المطلب الثاني :آليات القانونية و الدولية

المبحث الثاني:آليات الجزائر في علاج الظاهرة

المطلب الأول: الآليات السياسية.

المطلب الثاني: الآليات الإنسانية.

المطلب الثالث: المساعي الإقليمية للجزائر في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث:الأمن الإنساني كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الثاني: واقع الأمن الإنساني في الجزائر

المطلب الثالث: دور الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية

خلاصة الفصل.

خاتمة.

مقدمة

منذ القديم عرف الإنسان الهجرة من خلال بحثه و سعيه للتكيف مع الطبيعة التي يهاجر إليها و التي تتوفر فيها سبل العيش الكريم له و لأفراد أسرته، إلا أن الهجرة في القديم كانت في أغلب الأحيان تستمر في شكل جماعات بهدف الحفاظ على الحياة ، فمعظم الهجرات التي تمت كانت حتمية لا سبيل آخر للإنسان.

تعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكان إلى آخر و بظهور فكرة الدولة و رسم المعالم و الحدود و سن النصوص و التشريعات و بروز سيادة الدولة على إقليمها سواء كان بري أو جوي أو بحري أعطى مفاهيم أخرى للهجرة بأنواع مختلفة و كل ذلك حسب الطريقة التي تمت بها، إما تتم حسب قوانين الدخول إلى إقليم الدولة فتكون هجرة غير شرعية و إما بمخالفة تلك القوانين فتسمى هجرة غير شرعية.

تتعدد الوسائل و طرق الهجرة غير شرعية و الحلم واحد و هو الوصول إلى الضفة المقابلة.

إنتهت الدراسة إلا أن هناك مسؤولية مشتركة بين كل من الدول المستقبلة و المصدرة للمهاجرين السريين،إذ أن الدول المصدرة الإفريقية تتحمل مسؤولية أساسية عن ماسات المهاجرين و من جهة أخرى تتحمل الدول الأوربية مسؤولياتها من خلال حصر حدودها في المقاربات الأمنية متجاوزة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تدفع الشاب إلى المجازفة بأرواحه، في سبيل حلم الهجرة إلى أوروبا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضع في كونه ينطوي على:

1-الأهمية العلمية :

أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى إهتماما أكاديميا من طرف عديدة من الدارسيين في حقل العلاقات الدولية خاصة و أن هذه الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب ، سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية و ثقافية و أمنية .

2-الأهمية العملية :

معرفة كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية على إستقرار و أمن الدولة الجزائرية و محاولة دراسة مختلف السياسات و الأليات التي إنتهجتها الجزائر في سبيل التصديلها.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى

-تحديد الأسباب و العوامل للهجرة غير الشرعية .

-فهم الأمن الإنساني.

-التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

-إبراز الإستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

-إبراز دور التعاون مع الدول الأوروبية في المساهمة للحد من الهجرة غير الشرعية.

دوافع إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في موضوع الهجر غير الشرعية منها ما هو ذاتي و ما هو موضوعي.

المبررات الذاتية :

بالإضافة إلى الأسباب العلمية و الموضوعية هناك دوافع ذاتية ترتبط بشخصية الباحث و بالنسبة لنا فإن من أبرز الأسباب التي دفعتنا إلى الخوض في هذا الموضوع كونه يصب ضمن المواضيع التي تعني بإهتمامنا الشخصي ، و كذلك نظرا للضجة الإعلامية حول المهاجر و إهتمام الرأي العام بها و الذي دفعنا أكثر لمعالجته هو إرتباط هذه الظاهرة إرتباطا وثيقا بالأمن لكونها تعتبر من بين أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر .

المبررات الموضوعية :

يعتبر الموضوع من الدراسات التي تساير التطورات الحالية الموجودة و سواء على الساحة الدولية أو الوطنية حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية .

من أهم الرهانات التي تواجه الجزائر ، فهذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لعلاقة الهجرة بالأمن عبر التطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية و كيفية مكافحة هذه الظاهرة من المنظور الأمن الإنساني.

إشكالية الدراسة

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية و الوطنية لا سيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية و تحرير قيود التجارة ، وذالك يقضي بفتح الحدود و تخفيف القيود على السلع و حركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذالك من أثار اقتصادية و اجتماعية على الدول النامية و الفقيرة هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في بروز مفهوم الأمن الإنساني و بلورته من جهة و زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل لأفراد من جهة ثانية و بذالك تطرح الدراسة سؤالا عاما يتمثل في : **ما تأثير الهجرة غير شرعية على واقع الأمن الإنساني ؟.**

يتفرع هذا السؤال الرئيسي إلى عدة أسئلة فرعية :

*ما طبيعة الهجرة السرية التي تواجهها الجزائر؟

*ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية ؟

*هل هناك علاقة فعلية بين الهجرة غير الشرعية و مؤشرات الأمن الإنساني ؟

*ما هو واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ؟

*ما هي الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة و الحد منها؟

*ما مدى فعالية الارتقاء بالأمن الإنساني في مكافحة هذه الظاهرة ؟

فرضية الدراسة :

و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا على الفرضيات التالية:

*مفهوم الأمن الإنساني؟.

*علاقة الأمن الإنساني بالهجرة غير الشرعية؟.

*دراسة حالة تبين واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر .

حدود مجال الدراسة:

الإطار الزماني: تعالج هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 1995 المواكب لمسار برشلونة 2010 حيث تقتصر الإشكالية على الجانب الأمني للهجرة غير الشرعية من خلال واقع هذه الظاهرة من التهديدات و التحديات للإنسان.

الإطار المكاني:تقتصر الدراسة على الدولة الجزائرية نظرا للظروف التاريخية المعروفة بانتشار الاستعمار الفرنسي لهذا البلد (الجزائر) كما أنها تعتبر منطقة عبور أساسية في مقابل دول جنوب أوروبا على وجه الخصوص فرنسا ,إيطاليا,و إسبانيا.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع الأكثر استقطابا لاهتمام الباحثين و من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من المنظور الأمن الإنساني ما يلي:

*دراسة للباحثين نجيب بخوش، و سعاد سراي بعنوان " المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر" ، كلية الاتصال جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في معالجة ركزوا فيها على الهجرة غير الشرعية أسبابها، و أنماطها، بالإضافة إلى علي الحوات، الهجرة الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية، 2007، حاول في معالجته لهذه الظاهرة بحيث درس الهجرة الغير شرعية و اتجاهاتها و النظريات المفسرة.

*دراسة ثانية فتيحة كركوش، 2012، دراسة للباحثة في جامعة سعد حلب بالبليدة بعنوان " الهجرة غير الشرعية في الجزائر" دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ركزت الباحثة على أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر و على طرق العبور غير الشرعي التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصل إلى الدول المقصودة ، و بدلت مجهودات أكبر قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكلات الشباب الجزائري للوصل إلى حلول الهجرة غير الشرعية، و الآليات بموجب الاتفاقيات لمعالجة هذه الظاهرة.

*و هناك أيضا دراسة ثالثة " مذكرة ماجيستر طه علي أحمد، تجمع دول الساحل و الصحراء، دراسة عامة في معالجة الهجرة غير قانونية". ركزت على استيراتيجية دول الساحل في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و المساعي الإقليمية للجزائر في إطار تجمع دول الساحل لمعالجة الظاهرة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تفرض علينا الدراسة ضرورة ضبط المصطلحات الواردة فيها و منها:

مفهوم الهجرة غير الشرعية: تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي او في الدول النامية بآسيا كدول الخليج و دول المشرق و المغرب العربي، و هي الإتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأشيرات مزورة و الذهاب للسياحة دون رجعة أو لتحقيق طموحات شخصية أو لإكتشاف العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية[1].

مفهوم الأمن الإنساني: تتعدد التعاريف بخصوص الأمن إلا ان هناك إجماع على أنه غياب التهديد ضد القيم الرئيسية و من بين التعاريف نجد التعريف الحدي للأمن الإنساني هو امن الإنسان من الخوف ، القهر، العنف التهميش،و الحاجة(الحرمان، و عدم التمكين الاجتماعي) أي خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي و بيئته[2].

الإطار النظري:

إن ظهور الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني تزامن مع التطور و التوسع في مفهوم الأمن الإنساني أي أن هذا الأخير اتسع ليظم قطاعات أخرى لا تكز فقط على الدولة كوحدة تحليل مركزية في الدراسات الأمنية حسب ما جاءت به النظرية الواقعية و أنما تركز كذلك على الفرد و المجتمع و هي ممتدة إلى القطاع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، فإن النظرية الاقتصادية فسرت الهجرة من حيث أنها رهان اقتصادي بالدرجة الأولى و ذلك انطلاقا من فهم العامل الاقتصادي و الدور الكبير الذي يلعبه في توجيه و تحديد مسار الهجرة أما النظرية الاجتماعية فسرت لهجرة من منطلق الجوانب الاجتماعية و الثقافية و حاولت إعطاء تفسيرات لها.

---

[1] ظاهر الهجرة غير الشرعي..www.alazeera.net

[2] عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برناج البحث في الامن المجتمعي من موقع. 1-www.geocites.com/aldel zeyagarh/re.com. / htm1.

كما أن المقاربة المفسرة للهجرة من منظور العولمة وضحت بأن العولمة أثرت على الهجرة و على السياسات المتعلقة بها و هذا راجع إلى صعوبة التحكم في حركة الهجرة.

الإطار المنهجي: اقتضت الدراسة الاعتماد على المناهج التالية:

1- **المنهج التاريخي:** موضوع الدراسة يستلزم استقراء المعلومات و الحقائق التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مثل معرفة الأسباب و العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية.

2- **المنهج المقارن:** بغرض معرفة موقف كل من الدول الأوربية و الدولة الجزائرية من الهجرة غير الشرعية كما قمنا بتوظيف المنهج التاريخي عند التعامل مع بعض المعطيات و الوقائع التاريخية مثل مراحل الهجرة غير الشرعية في الجزائرية و خصائصها عبر كل فترة و مرحلة .

بالإضافة إلى أسلوب تحليل المضمون و هدا من خلال تحليل مضمون الشراكة الأورومتوسطية و اتفاقيات الشراكة الثنائية الأخرى و استخلاص الأهداف و الأسس القائمة عليها.

3- **منهج دراسة الحالة:** استعماله كان يهدف التعرف على الموضع فيما يتعلق بالتطرق إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر من جميع جوانبها و التعرف على تأثيرها الأمن الإنساني في مكافحة هذه الظاهرة.

4- **المنهج الوصفي:** يتضمن وصف و تسجيل و تحليل و تفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضع الدراسة و يشتمل هذا المنهج على بعض الأنواع من المقاربات التي تسعى لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات، عن طريق جمع معلومات واقعية ودقيقة حسب الواقع و وصفها وصفا يوضح خصائصها و أسبابها للوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها.

5- **المنهج الإحصائي:** تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة بتنظيمها و ترجمتها بيانيا تمم تحليلها بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة و يقينية و علمية، بأن المنهج الإحصائي هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية و الرياضية في معالجة و تحليل البيانات و إعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

صعوبات الدراسة:

الصعوبات الرئيسية التي واجهناها أثناء إنجاز هذه الدراسة تمتلث أساسا في صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم الموضوع خصوصا ما يتعلق بأهم الآليات للتصدي للهجرة غير الشرعية من المنظور الجزائري و الأمن كآلية لمكافحة هذه الظاهرة و ما يزيد في صعوبة كيفية إختيار مراجع البحث و التعاطي معها و إدراجها كمداخل و دراسة الواقع الأمني في الجزائر للحد من هذه الظاهرة و هو الأمر الذي زاد لصعوبة الدراسة و تطلب الكثير من التركيز و الربط بين الأفكار و تمحيصها لجعلها أكثر قابلية للفهم.

تقسيم الدراسة: تقسيم الموضوع محل الدراسة لثلاث فصول فصل نظري و فصلين تطبيقين:

الفصل الأول: التأصيل ألمفاهيمي و القانوني للهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال تحديد مفهوم الهجرة عموما و الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة و إيضاح الخلط ألمفاهيمي مع بعض المصطلحات كاللجوء و الاتجار بالبشر و كذا النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة و أنماط الهجرة غير الشرعية و اتجاهاتها بين منطقة الشمال الإفريقي و الدول الأوربية.

الفصل الثاني: أما هنا فقد تناولنا الأسباب و الدوافع التي تقف وراء تزايد وثيرة الهجرة غير الشرعية،بالإضافة إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و نطاقها المكاني من خلال الاسترشاد بالأرقام والإحصائيات.

و في **الفصل الثالث:** دور الحكومة الجزائرية في إقرار السياسات و الآليات الكفيلة بمكافحة هذه الظاهرة مع تحديد مفهوم الأمن الإنساني و تفعيله كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية و واقعها في الجزائر.

الفصل الأول
التأصيل المفاهيمي و القانوني
للهجرة غير الشرعية.

التأصيل المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية.

تمهيد:

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والإندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة وهو ما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها والتي كانت في أغلبها من الدول المغاربية جنوب المتوسط، إلا أن سياسة التشجيع على الهجرة هذه سرعان ما تحولت إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين، وبالتالي القضاء على آمال الكثيرين في الحصول على حياة أفضل وفي هذا السياق كتبت اللجنة الديمغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا سنة 1982 في تقريرها حول الهجرة أنه:" خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايداً كبيراً وغير متوقع لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميين قادمين من بلدان متوسطية عديدة ويعيشون مهمشين في وضع غير معروف وفي أحيان كثيرة في وضعية غير قانونية وهم يتزايدون بصفة مستمرة".

ومن أجل بيان حقيقة الهجرة غير الشرعية وتطورها نحو أوروبا بالتحديد، فقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين: تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة، أما في المبحث الثاني يوضح تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ومراحلها المختلفة.

المبحث الأول: مـاهية الهـجرة غير الشـرعية

يعتبر موضوع الهجرة الدولية وبما تتطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديمغرافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية إنتقلت إلى صدارة الإهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى تتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها:

أولا: التـعريف اللغوي

الهجرة تعني الإغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الإنتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق[1] أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الإنتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

والهجرة إسم من فعل هجر يهجر هجراً وهجراناً، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره.[2]

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين:

اللـفــظ الأول Immigré: وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقلة مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين Migrant /Immigré.

اللفظ الثـاني Emigré: وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر [3] ويعطي قاموس ويبشر الجديد ثلاث معاني للفعل "هاجر" Migrate هي:

---

[1] _معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994، ص1055.

[2] _الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت دار الفكر، ج2، دون سنة الطبع، ص157.

[3] _Abdel Fattah Mourad, Dictionnaire moured des termes juridique, économique et commerciaux, 2eme partie, lieu et année de publication non spécifies.

- الإنتقال من مكان إلى أخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.
- الإنتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر.
- ينتقل أو يحول Totransfer. [1]

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج إزدهارها بعد قرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي.[2]

ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها"الهجرة غير القانونية" و"الهجرة السرية" ومصطلح الحرقة الذي يعني في مدلوله حرف كل الروابط والأوامر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرف كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

ثانيا: التعريف الإصطلاحـي

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد[3] المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن إنتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو أمنية. ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة

[1] _ن.لين. سميث، ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، أسياسات علم السكان، القاهرة، دار الفكر الغربي، 1971، ص499.

[2] _Vaisse mourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesiéckes, éditionarmand colin paris , 2000, p173.

[3] _زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 _1939، الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1984، ص11.

والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.[1]

الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخولون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة،وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة.

والإتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الإتفاق عليه.[2]

وقد عرف الأستاذ "فارليز لويس" المهاجر على أنه:"كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية".[3]

أما المكتب الدولي للعمل "BIT" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية.[4]

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو طريقة غير قانونية بواسطة وثائق ضرورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلة منظمة القضاء الأوروبي "الإتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن تم البقاء بعد إنقضاء الفترة المحدد، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

---

[1] _على الحوات وآخرون، مجلة الدراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وآبحاث الكتاب الأخضر، العدد 28، 2007، ص2.

[2] _الهجرة في عالم مترابط، إتجاهات جديدة للعمل، تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005، ص35.

[3] _نقلا عن: قزو محمد أكلي، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 1986، ص –ص 21_22.

[4] _Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les traveilleures migrants dans une économie mondialisé, conférence intemationale du 2eme session, rapport m6 genére, 2004, pp15_21.

أما الإتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي أقرتها الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 فتعرف العمال المهاجرين في المادة "2" فتعرف العمال المهاجرين في المادة "2" من القسم الأول فقرة "أ" بأنهم:" الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم".

وتضيف المادة"5" الفقرة "أ" بأن المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هو وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا لنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الإتفاقيات الدولية التي تلتزم بها، أما الفقرة "ب" فتنطوي على تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني، حيث تنص على أنه: " يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة.[1]

أما المنظمة الدولية للعمال (Oit) فتعتبر الهجرة السرية أو غير الشرعية: " هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

- ❖ الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.
- ❖ الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له،أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- ❖ الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية و بترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.[2]

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزوة بنية الإستقرار أو العمل".

وتعرف الهجرة في علم السكان "الديمغرافيا" بأنها الإنتقال –فرديا كان أو جماعيا– من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل إجتماعيا أو إقتصاديا أو دينيا أو سياسياً، وعليه فإن هنا التعريف بؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الإنتقال ويضع العامل الإجتماعي والإقتصادي في مقدمتها، ثم تليها العوامل

[1] علي عبد الرزاق، علم الإجتماع السكان ,WWW,lohchr, org/French/law/cmw,ntm/02/02/2016, _ 13 :03 :09.

[2] _Bit, op, cit, p11./02/02

الأخرى التي تقف وراء هذا الإنتقال الفردي أو الجماعي ؟ تداخل المجتمع أو الدولة تتعرض لنقص في إشباع تلك الإحتياجات، ومن ثم يدفعها ذلك دفعا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من القرص وتحقيقا الإشباع.

أما في حلم الإجتماع فتدل الهجرة على تبدل الحالة الإجتماعية كتغيير الحرقة أو الطبقة الإجتماعية وغيرها، ومن ثم أعطى هذا التعريف بعداً إجتماعياً للهجرة، إن ركز على ذلك التغيير الإجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء أو في ظروف إجتماعية معنية، قد يتقلص الدور الإجتماعي للطبقة المتوسطة مثلا أو يتلاشى دورها.

ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما أنه جعل الإنتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الإجتماع أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسي هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.[1]

وعموما يمكن تفسير مفهوم الهجرة من خلال أربعة تصنيفات بينها محمد الغريب عبد الكريم كالتالي[2]:

- تفسير وفق محك سيكولوجي باعتبار الهجرة قسرية أو إختيارية من مكان للآخر تحت أي سبب كان.
- تفسير وفق محك زمني باعتبار الهجرة قتية، أي تكون لفترة محدودة حدود زمنيا أو دائمة من مكان لآخر.
- تفسير وفق محك جغرافي باعتبار الهجرة داخلية أو خارجية، أي تتم داخل حدود الدولة أو خارجها.
- تفسير وفق محك عددي على اعتبار أنها قد تكون هجرة فردية أو جماعية من مكان لآخر.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

أ_ المعـــيار المكاني:

إن الهجرة تشير إلى تغيير مواطن الإقامة أي الإنتقال الدائم من بلد، أو مواطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان لآخر داخل ذات البلد أو الموطن لا يعتبر هجرة،فإنتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع آخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعيين.

---

[1]_علي عبد الرازق جلبي، علم إجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط4، 2005، ص207.

[2]_محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، الإسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1995، ص ص 89_90.

ب_ المعيار الزماني:

وهو ما يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الآخرى، ذلك أن ثمة إنتقالا عبر المكان ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فإنتقال أحدهم إلى المدينة أخرى بضعة أيام للزيارة، أو غيرها يفتقد إستهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الإعتماد عليها الإكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة لوحدهما يؤدي إلى خطط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمنتقل، فالمستهدف للسياحة أو التعليم أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجراً.[1]

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من مكان إلى آخر، وإنما هي أيضا موقف عقلي وإتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها، كما أوصت كذلك بتقسيمها إلى الفئات التالية:

- ✓ **مهاجر دائم:** وهو من لم يحمل على تصريح إقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة،أي هو من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدولة.
- ✓ **مهاجر مؤقت:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة وينوي ممارسة مهنة داخلها ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة وذلك لمدة سنة أو أقل.

زائر: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة لأية مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة وكذلك من يعولهم.

- ✓ **مقيم عائد:** وطنيا كان أو ميتا بعد بقائه في الخارج مدة لا تؤيد عن سنة[2] كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الإختيارية أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسرا، ويمكن أن تطلق عليها الهجرة القسرية أو الإجبارية وتلك التي تحدث طواعية وتعرف بالهجرة الإختيارية أو الطوعية.[3]

وقد قررت الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء اعتبار التحركات التالية نوعا من أنواع الهجرة:

---

[1] _محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعياشيةبمحافظة فنا، رسالة ماجستير غير مستورة، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي، 1998، ص ص 6_7.

[2] _أنور عطية العدل، السكان والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص ص 241_242.

[3] _محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، مرجع سابق، ص7.

_سفر غير السياح ورجال الأعمال أو من يحملون جواز مرور.

_سفر غير المقيمين على الحدود ممن يقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

_سفر غير اللاجئين أو الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة مستدامة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولهم.

فالمهاجرون يختلفون عن المنتقلون، ذلك أن المهاجر الذي يعتبر مكان إقامته المعتاد حتى منطقة إلى آخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها،أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول.

كما أن هناك فرقا واضحا بين التنقل الإجتماعي والهجرة، فالتنقل الإجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الإجتماعي والإقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الحاجة إلى الإنتقال إلى منطقة آخرى، وبالتالي تغيير جذري في الحياة، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى أفضل من الحياة الإجتماعية والإقتصادية في بلد.[1]

وبناء على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة تجنبا للخلط المفاهيمي، وتتمثل في:

الإتـــجار بالبشـــر:

لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الإتجار بالبشر، ومن أهمها البروتوكول الإضافي لإتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الإتجار بالبشر ولا سيما الأطفال والنساء منهم.

فالهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كلاهما جرم بشتمل على نقل أفراد من البشر لربح أو تحقيق منفعة مادية [2]وتمر عملية الإتجار بالبشرية بثلاث مراحل أولها يتمثل في إصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على

[1] _علي عبد الرزاق جلبي، علم إجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص 288_289.

[2] _أحمد أبو الوفاء، الإتجار بالأشخاص، ندوة إقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاهرة، يرمي 29/28 مارس 2007، ص5.

العيش كحياة العبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الإنضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين.[1]

وعليه يمكن الإختلاف بينهما أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين(المهاجرين السريين) حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الإتجار بالبشر فإنهم يصبحون في وضعية سخرة، وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي في حالة الاتجار بالبشر يتأتى من عوائد استغلال الضحايا في البقاء أو السخرة أو نقل الأعضاء أما في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي، وبذلك لا توجد أي علاقة مستمرة بين مرتكبي جرم التهريب و المهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى الدولة، المقصد على النقيض تماما من وضع الإتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.

✶**_اللـــجوء :** تعرف إتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه:" كل شخص يوجد وسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد حسب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".[2]

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يمكن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، وفي هذا السياق يحاول المهاجر السري عادة أن يقوم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة السرية يعود إلى الدافع الإقتصادي على عكس اللجوء الذي بسببه الخوف من الحالات سالفة الذكر.[3]

[1]_د. أمير فرج يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للمواقع والمواثيق والبرتوكولات الدولية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011، ص21.

[2]_شريف السيد، اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان، مجلة الموارد، صيف 2005، ص11.

[3]_إتفاقية جنيف لعام 1951.

المـطلب الثــاني: النظريات المفسرة للهـجرة

زاد الإهتمام الأكاديمي بظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة في دول البحر الأبيض المتوسط في محاولة لسد الفجوة والنقص النظري لهذه الظاهرة، حيث أنه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقدة وفردية، إضافة إلى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والإقتصادية.

فمن خلال مواجهة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتميز عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.

أولا: النظـــرية الإقـتصادية

إن النظريات الإقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة ونتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين Arnist Raffinistine صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة "1885" من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان "قوانين الهجرة " حيث خلص من خلال تحليله لبيانات كعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الإقتصادية؟ والفكر الأفراد إلى ترك أوطانهم والإنتقال إلى مناطق أكثر جاذبية.[1]

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين مع بعض الإختلافات الجزئية حيث أعاد افيرت لي (vait leé) "1996" صياغة نظرية رافينستين مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع[2]وأشار لي إلى وجود أربع عوامل أسياسية تحدد الهجرة يرتبط أو عاملين بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلية للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة أما النظرية النيو كلاسيكية نواردو "1969" فقد فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الإقتصادي[3]، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى الأنتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة النحل.

---

[1] _أرنست رافيسنتيف، قوانين الهجرة، صحفية جمعية الإحصاء، لندن، 1885، ص ص 167_227.

[2] _أس. لي، افيرت، نظرية الهجرة، الديمغرافيا، 1996، ص ص 47_57.

[3] _كورادو، ميشيل بي أي، هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما، المراجعة الإقتصادية الأمريكية، 1969، ص ص 138_148.

فازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في انتظام الإقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثا عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في دول الهامش على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذي يعتبر ومن ثم تكون أكثر إستعداد للهجرة من مواطنها الأصلية.[1]

فعندما يتحول المزارعون على سبيل المثال، إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي وليس من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي فإنهم يلجئون إلى الإعتماد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة ومحاولة توسيع ملكية الأراضي لتعظيم الإنتاج، وعليه يصبح الطب على العمالة الزراعية اليدوية وخاصة غير المدرية منخفض ما يؤدي إلى دفع مجموعات مختلفة نحو الهجرة إلى الخارج.

ومن جانب آخر تناولت ساسكيا ساسن(Saskia sacin) "1988" في تفسرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدولة الفنية" ومحيط "الدول الفقيرة"، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الفنية إلى إحداث مشكلات في إقتصادات الدول النامية مما يشجع على الهجرة رقي هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمي.[2]

وبناء على ما سبق تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية الإقتصاد فهي تشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الإقتصادية الضعيفة والأنشطة الإقتصادية القوية العالية للمستوى سوف تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى وإلى تخبط الدوائر الإقتصادية، فهذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل متزايد، كما أن اعتماد الدول النامية على الزراعة وتصدير المواد الخام مواكبة بذلك التأثير الصناعي، ما يفسر جليا سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.

ثانيا: النظرية السوسيولوجية

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

---

[1] _Douglasse S. Massay, In marelo mauarez onozo, tge newImmigration an interdxiplinary reader, new york, routhedge, 2005, pp25_26.

[2] _ساسكيا ساسن، تنقلية العمل ورأس المال، دراسة في الإستثمار الدولي وتدفق العمل، المملكة المتحدة، كامبريدج، 1988.

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الإجتماعي والروابط الإجتماعية، وينعكس ذلك ميدانية في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات إجتماعية منخفضة المستوين الإقتصادي والإجتماعي.
- إختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الإضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الإجتماعيين وبالتالي ظهور إنزلاقات.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "؟ كايم" إلى ثلاث أنواع[1]:

1_ الهجرة السرية وكونها انتحار أناني:

ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرقة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها،وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي جاخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري حتى يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السرية من الإستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2_ الهجرة السرية وكونها إنتحار إيثاري: وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا إرتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشيعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

3_الهجرة السرية وكونها إنتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

_تدخل النظم الإجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.

_تضطرب الحياة السياسية والإقتصادية في المجتمع.

_تحمل هوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.

وبالنتيجة تخلص نظرية دور كايم في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرية إلى أن المهاجر السري يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده،بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الإندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الإنسحاب وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية.

[1] _للمزيد أنظر :المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، مداخلة تجيب بخوش، سعاد سراي، بعنوان:" المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر"، كلية الاقتصاد، جامعة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

_مخالفة القيم والمعايير: التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، وفي هذا الصدد تفسير الهجرة السرية على أساس أنها سلوك منحرف، وبذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الإنحراف على المهاجر السري.

_التقـــليد: حيث أن الهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذي به، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك إستعدادا للهجرة يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك.

ثـالثـا: نظرية الشبكات أو دام الهجرة:

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الإجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر قرصاً للأشخاص من محيطه "أفرادا من عائلته أو عشيرته أو حتى جيرانه" لحثم ومساعدتهم على الهجرة.

وفي هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب إقتصادي وعقلاني يحث على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيو كلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عمن مدى توفر الأشخاص الذي يستطيعون دعم المهاجر مادياً ونفسيا خلال جميع مراحل إنتقاله، كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجر في المستقبليين بالإستمرار الذاتي لعملية الهجرة.[1]

أيضا يعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة ويكون ذلك بالأخذ في الإعتبار، بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدة مدن وبلدان والذي هو أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة، وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما إنخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطوراً ويلعب رأس المال الإجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي.

وفيما يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجرين.

وقد أوضحت "سارة هاربيزون" تعقد البنيات العائلية التي تميز عملية الهجرة وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

[1]_مونسوتي الكساندرو، الحروب والهجرات، الشبكات والإستراتيجيات الإقتصادية لشعب الضرارة في أفغانستان، إصدارات معهد نوشباتال الأنتروبرجيا، باريس، دار العلوم للإنسان، 2004، ص45.

وفي هذا الإطار تقدم كل من "سارة هاربيزون" و"بويد" ثلاثة عوامل أساسية تعطي للوحدة الأسرية أهمية كبيرة في عملية الهجرة وهي:

_**الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر:** فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة.... في البلد المستقبل وخاصة عندما تتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية.

_تمتلك الأسرة شبكتها الإقتصادية والإجتماعية ويضيف حد صلة القرابة في المساحة الجغرافية شديدة الإتساع، فينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم وتتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسيا في حالة الضيق أو في حالة صدام الثقافات وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجد تضامنا متعدد القوميات والذي يجعل من المهاجر ممثلا فعلا في تنمية بلدة الأم.

_الأسرة هي نقطة التجمع الرئيسية وهي في هذا السياق توجد الفرد وتعمل على تطويره وحمايته.[1]

رابـعا: نظـــريـة الطرد والجذب

تعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الإتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في إختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والإضطهاد والعزلة الإجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل للطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، والعامل السكاني يكون أكثر وضوحا في الدول الفقيرة التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها.[2]

أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعيه معينة من العمال،وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى إنكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجية من سوق العمل.

---

[1] _سارة هاربيزونه، هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن إتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة، مناهج متعددة الإختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بير حمامام، 1981.

[2] _علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص 261_264.

خامسا: نظرية تخطي الحدود الدولية

تعرف هذه النظرية أيضا "بنظرية عابري الحدود القومية"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية إجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تصنيف المسافة الإجتماعية بين مجتمعات الطرد والجحذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الإتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للإنتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الإجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب، إذن يحدث التحول الإجتماعي من خلال ثلاث آليات:

✍ **_أولا:** عندما يعود المهاجرين ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والأحادثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.

✌ **_ثانيا:** عندما يتحث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

✍ **_ثالثا:** يحدث التحول الإجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الإجتماعية.[1]

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف عن أن الهجرات الدولية قد تمت وتزايدت ليس في حجمها فقط، بل في المسافات التي تغطيها من مكان إلى آخر وينبغي أن نعلم من هذه الظاهرة أن الهجرات قديما وحديثا كانت عاملا مهما في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري وتمكن أهمية ظاهرة الهجرة الدولية للسكان سواء ما كان منها على المستوىلا العالمي أو على المستوى المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أية دولة في العالم.[2]

المطلب الثالث: أنماط الهجرة غير الشرعية وإتجاهاتها

---

[1] _ربيع كمال كردي صالح، الأبعاد الإجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، دراسة أنثرو بولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة عين شمس، القاهرةن 2005، ص ص 6_7.

[2] _أمل يوسف الصباح، البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة، مجلة عالم الفكر المجاد السابع عشر، العدد الثاني، 1990، ص 109.

هناك نمط الهجرة إلى أوروبا يرتبط بالروابط التي تربط الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية والدول الآسيوية بالدول الأوروبية التي كانت تستعمرها قبل الإستقلال، ما نتج عنه نشوء إتجاهات وتيارات للهجرة بين الدول الإنجلوفونية في غرب القارة الإفريقية وآسيا بالمملكة المتحدة وبين دول الفرانكوفون في إفريقيا بفرنسا.

تعد شمال دول إفريقيا محطة مهمة ونقطة عبور "تزانزيت" تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة Transit Migration وبالنسبة إلى أوروبا كأنه اتجاهات الهجرة إليها في الهجرة إليها في الماضي القريب بإستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا من آسيا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى التدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية OECD.

ولأسباب تاريخية وجغرافية من الطبيعي أن تكون فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وجهة المهاجرين من المغرب والجزائر وتونس.

وظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة في معظم الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية غير أنها تزداد حدة كلما اتجهنا شمالا نتيجة لتردي الأوضاع الإقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة وسياسية الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة آخرى والغرب الجزائري من جهة ثالثة كل هذه العوامل حولت الدول المغاربية "إضافة لكونها دولا مصدرة للهجرة السرية". إلى دول عبور الأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوروبا.[1]

ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة السرية سواء نحو تونس أو المغرب أو باتجاه أوروبا مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إليها في فترة وجيزة حيث ارتفع الرقم من 2806 سنة 2000 إلى 4273 سنة 2001 وارتفع هذا الرقم إلى 6217 سنة 2004 وفي هذا السياق لم تعد تقتصر الهجرة غير الشرعية على رعايا الدول الإفريقية المجاورة بل تعداها إلى الدول الأسيوية التي أصبحت كذلك مصدره للمهاجرين السريين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر قادمين خاصة من الهند وبنغلاديش وبالرغم مما يكثف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات ما زالت القوارب الصغيرة والغير مجهزة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميا، وهو واحد من شرايين الهجرة غير الشرعية إليها وسمي الطريق الأزرق Bleu Route ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر

[1]_علي الحوات، الهجرة الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية، 2007،ص55.

إيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتقال الأكثر حداثة في هذا المجال، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن هناك أكثر من ألف حالة هجرة غيرشرعية غرقت في مضيق جبل طارق وحده سنة 1992 إلى 1998، كما قدر أن حوالي 4018 مهاجر استقروا في قادش يحتوي إسبانيا سنة 1997 كما منحت الحكومات الأوروبية حق الإقامة لعشوات الآلاف من المهاجرين الشرعيين[1]فعلى سبيل المثال منحت الحكومة إسبانيا حق الإقامة لحوالي 27 ألف تصريح إقامة لأجانب معظمهم من إفريقيا وتشير التقديرات إلى أن أعمار معظم المهاجرين كانت تتراوح بين 6020 سنة أي مهاجرين في سن العمل.

وتعد أوروبا الغربية في الغالب هي الوجهة الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين حيث تسير إحصائيات سنة 2000 إلى وجود حوالي 200,5 مليون مهاجر بها، أما في العالم ككل فيوجد حاليا أكثر من 175 مليون مهاجر وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فإنه يوجد ما بين 10 إلى 15% من المهاجرين في حالة غير شرعية وعليه فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين يكون ما بين 17,5 إلى 26,5 مليون مهاجر غير شرعي.[2]

وفيما يختص بالجزائر فقد أكد رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني العقيد عبد السلام زغيدة أن الجزائر تحولت من بلد استقرار ل70% من المهاجرين غير الشرعيين.

متوقعا أن يصل عدد المهاجرين السرين الأجانب إلى 9 آلاف مهاجر نهاية 2009 فيما أشار محافظ شرطة الحدود بن شريف مهدي من جهته إلى أن 26% من الصينيين المتواجدين بالجزائر يفضلون البقاء بطريقة غير شرعية.[3]

كما أوضح العقيد زغيدة خلال مداخلة ألقاها في اليوم البرلماني الذي احتضنته نادي الجيش بالعاصمة حول حماية الإقتصادية الوطني ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود بخصوص مراقبة تدفق الهجرة على الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية إلى مواطن لاستقرار هؤلاء وهو ما يمثل 70%من عدد المهاجرين الأفارقة والآسيويين، مضيفا بأن المهاجرين الأفارقة يلجئون إلى مختلف أشكال الجرائم المنظمة من بينها التهريب وتزوير العملات والمتاجرة بالمخدرات للحصول على الأموال.

---

[1] _د.عزيز محمد علي بدر، تيارات الهجرة إلى أوروبا، حالة شمال إفريقيا، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، القاهرة، جامعة الدول العربية وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية، أفريل 2007،ص9.

[2] _Guennouni Naima, Op, cit, pp 8_10.

[3] _للمزيد: أنظر الموقع الإلكتروني لجريدة صوت الأحرار على الروابط التالي:

www,saut, alahrar, net/online nodules, php:? Name: news a file: articlech: 9165.

وفي هذا السياق تسدد رئيس قسم الشرطة القضائية في قيادة الدرك الوطني على أن ظاهرة الهجرة السرية تفاقمت في السنوات العشرة الأخيرة، حيث تمت معالجة 740 قضية سنة 2000 أين تم توقيف 2806 مهاجر سري مقارنة سنة 2008 التي عرفت ارتفاعا في عدد القضايا التي بلغت 1755 قضية تم من خلالها توقيف 7824 شخص بها أن أغلب هؤلاء المهاجرين سيسلكون ممرات النيجر ومالي والإستقرار لفترة معينة بولاية تمنراست لترتيب الجزء الثاني من حلقة "الحرڤة" ومن ثمة التوجه إلى غرداية والعاصمة ولذا الولايات الشمالية الغربية كوهران ومستغانم وعين تموشنت وتلمسان من أجل محاولة التسلل إلى أوروبا عن طريق البحر.

ويرجع سبب التدفق الكبير والخطر الذي يهدد الجزائر نتيجة المهاجرين غير الشرعيين إلى شساعة الرقعة الجغرافية ومجاورتها لـ 7 دول سلكها المهاجرون بإتجاه الجزائر ومن ثمة "الحرڤة" بحراً من المناطق الساحلية نتيجة لقربها من الضفة الأخرى على اعتبار أن بعض السواحل الجزائرية لا تفصلها سوى ما بين 100 و180 كلم عن إسبانيا، وكذا ما بين 217 و230 كلم عن إيطاليا، كما أن 53% من "الحرڤة" تقل أعمارهم عن 26 سنة.

خريطة توضح نـقاط مغادرة قوارب "الحرڤة" في المسالك البحرية إنطلاقـاً من الجزائر.[1]

[1]_نفس الموقع السابق.

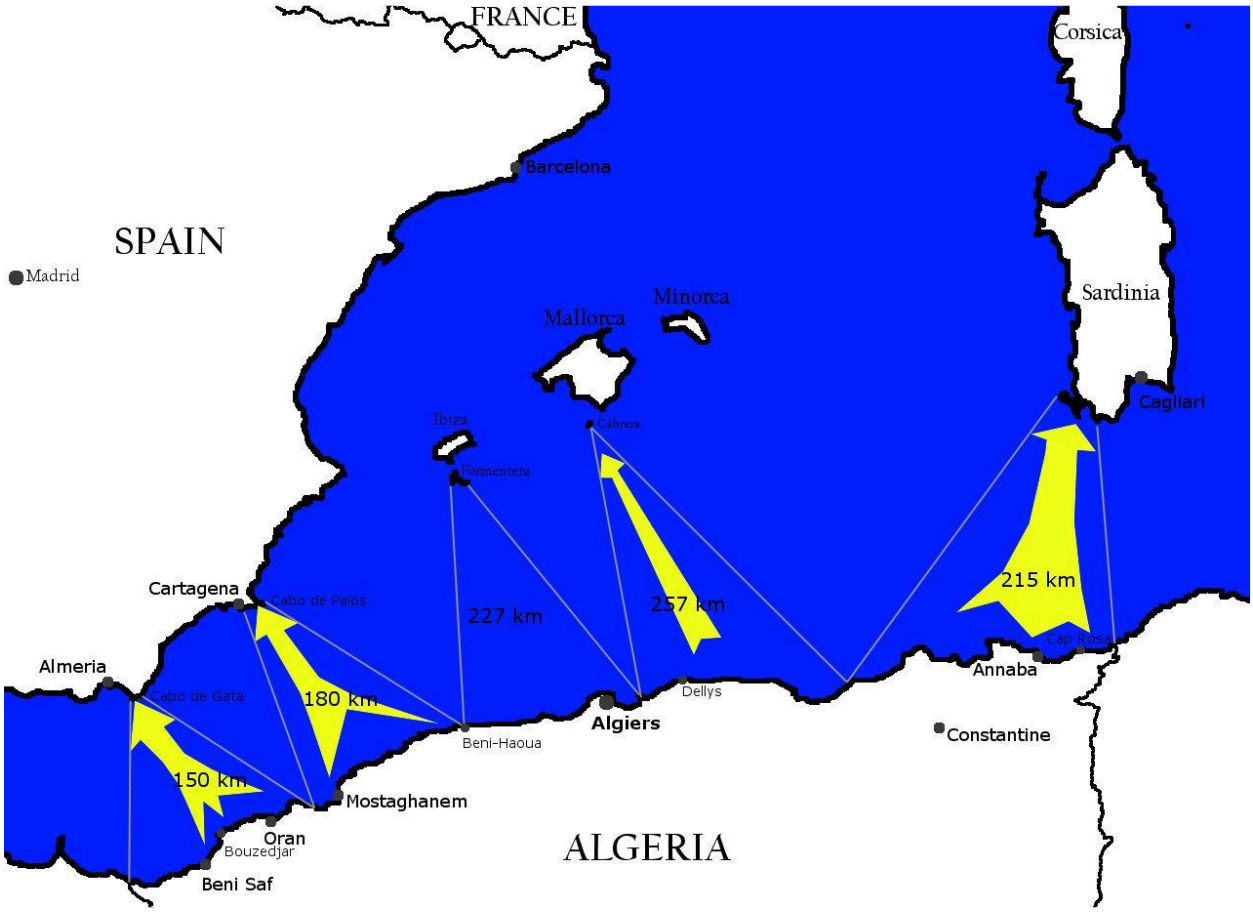

المصدر :نقلا عن فرقة حرس السواحل لولاية مستغانم

المبحث الثانـي: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعيــة إلى أوروبــا

لقد كانت أوروبا ولا زالت محورا أساسيا ومهما للتحركات السكانية خاصة وأن حضاراتها تضرب في عمق التاريخ نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم بها دائما للمهاجرين بإختلاف أنواعهم، كما أن هناك جملة من العوامل خاصة الإقتصادية منها جعلتها من أهم مناطق الهجرة الوافدة.

وقد مرت الهجرة نحو أوروبا بثلاث مراحل أساسية كانت الثانية نتاج الأولى والثالثة نتاج الثانية وتتمثل هذه المراحل في مرحلة تشجيع الهجرة والتي ام تدم طويلا نتيجة للتدفق الكبير الذي ميزها، ثم نتيجة لهذه الوضعية جاءت مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، وأخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية.

المطلب الأول: مرحلة تشجيع الهجرة القانونية.

تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي وفي هذا السياق يقول "فولتير" في المنجد الفلسفي الصادر سنة 1764: "**كان لمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه... وهو خوف من أن يهجره الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين وكذلك تشجيع دخول المهاجرين**"، فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على إعتبار أن المواطن كان بمثابة ندوة الدول من الجانب العسكري والإقتصادي وما كان وجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية أخذت بشكل الإقصاء والتهجير مثلما حدث لليهود والبروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثا عن الثورة.[1]

ومما يتصل منطقة شمال إفريقيا خاصة دول المغرب العربي الثلاث "الجزائر، تونس، المغرب" فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الإستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا، فقد شهدت فترة الإستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين وإستقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة إعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها[2] فقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأكبر في فتح باب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا على مصر ؟، ومما ساعد على ذلك بعض القوانين التي أصدرتها السلطات الإستعمارية الفرنسية لصالح الهجرة منها قانون صدر سنة 1914 والذي نص على رفع القيود وتشجيع الهجرة التلقائية، ثم عملية الإشراف على الهجرة سنة 1916 من طرف السلطات الفرنسية نفسه حيث أسست"مصلحة عمال المستعمرات" وتنظيمها لصالح المتطلبات الفرنسية، حيث تم استغلال عمالة دول الشمال الإفريقي للعمال في المصانع والمناجم وفي صفوف الجيش الفرنسي، وفي هذا الإطار تذكر بعض الدراسات التاريخية أن دول

[1] _Emission de télèvision produite par France 3, vu eau/www.france 3.rr.

[2] _Henry Jean robert ; Maghrébines en France de la « mère- patrie »aunages de l'européens- revue panoramiques N°55_4ème trimestre paris, 2001, p27.

المغرب العربي ؟ أمنت للدولة الفرنسية حوالي 175 ألف جندي و150 ألف عامل في الحرب العالمية الأولى كان معظمهم من الجزائريين الذين إزدادت هجرتهم إلى فرنسا بشكل واضح وبأعداد ضخمة.[1]

كانت فرنسا قد واجهت خلال الفترة 1900_1939 نقصا في العمالة غير مسبوق ونتج هذا بسبب إنخفاض معدل المواليد على نطاق واسع وترفق مع الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الثانية، وبدون إستخدام العمالة الأجنبية كان الإقتصاد الفرنسي سيعاق نموه بشدة وكأنه إستجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطور أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع.

ومع نهاية الحرب عاد معظم العاملين إلى بلادهم ولم يبق سوى حوالي 10 ألاف عامل من دول الشمال الإفريقي مقيمين بفرنسا، غير أن هذا العدد تزايد إلى حوالي 120 ألف عامل مع منتصف العشرينات نظراً لتزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال الإقتصادية لهذه الدول وبخاصة الجزائر نتيجة للسياسات الإستعمارية الفرنسية التي شملت مصادر الأراضي وإتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد المناطق التي تنشط فيها قادة الإستقلال.[2]

ففي عام 1930 كأنه في فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في أوروبا كلها، وفي إحصاء عام 1931 شكلوا 7% من مجموع السكان منهم 102000 ينحدرون من شمال إفريقيا وكان عدد المهاجرين الجزائريين قد ارتفع من 13000 عشية الحرب العالمية الأولى إلى 1300000 في عام 1930 وإلى 250000عام 1950 و350,000 عام 1962 في فرنسا.[3]

وكانوا يعملون بأجور منخفضة وبمشقة في الأعمال العضلية وفي الغالب الخطرة مثل المناجم والأعمال الكيماوية والمصافي والموانئ وسبك المعادن واستمرت نفس الحالة إلى ما بعد النهاية الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد الحاجة إلى العمالة الأجنبية وتزايد الأوضاع الإقتصادية في الدول المغاربية سواء ومنها الجزائر، شهدت الفترة من بداية الستينيات إلى أوائل السبعينيات موجات كبيرة للهجرة فقد كانت هذه الفترة علامة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوروبية المجاورة حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استعاب هذه الدول للعمالة المغاربية في هذه الفترة من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الإستقرار في منطقة المغرب

[1] محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، تونس، مطابع الجامعة، 1978، ص65.

[2] _Sarah collision, shore to shore, the politics of migrationMaghreb relations, London, the royale institute of international affair, 1996, p97.

[3] _هاشم نعمة، جريدة الشرق الأوسط، الجزائريون في فرنسا، الهجرة والهوية الوطنية، العدد 8292، 11أوت 2001.

العربي، وإعتبرتها دراسات أخرى بداية لإختفاء الحواجز أمام حركة العمالة وتحولها لأحد المكونات الأساسية للإقتصاد الدولي الجديد، فقد قدر عدد المهاجرين من دول المغرب السنوي في فرنسا وحدها منتصف السبعينيات بحوالي 1,1 مليون مهاجر.

إلا أن هذا الوضع إختلف تماما مع أزمة ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 حيث أصدر تحول المهجر الأوروبية قرارات بعدم إستقبال عمالة مهاجرة جديدة وقد أثر ذلك بشكل سلبي على الدول المرسلة للعمالة ومنها الدول المغاربية التي كانت تعتمد على العمالة المهاجرة سواء للتخفيف من حدة البطالة أو لإمدادها بالنقد الأجنبي الناتج عن التحولات.

كما تميزت هذه الفترة أيضا بتحول العديد من الدول الأوروبية من بلدان مصدر للهجرة إلى بلدان مستقلة لها مثل إيطاليا التي كانت تمول الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين بالمهاجرين، فتحولت إلى دولة مستقلة للأعداد القادمة من الدول حديثة الإستقلال ومن دول الشمال الإفريقي، وحتى إسبانيا التي كانت تعتبر منظمة عبور للمهاجرين المغاربة والسنغاليين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى فرنسا تحولت إلى دولة مقصد للهجرة وأصبحت تعج بأعداد كبيرة من المهاجرين[1] غير الشرعيين هذا الوضع الجديد والخطير معا أجبر الدول الأوروبية على علق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين وحتى في وجه اللاجئيين[2].

المـطلب الثاني: مرحلة وقف الهجرة

بعد الأزمة البيترولية التي عرفها العالم منتصف السبعينيات من القرن الماضي أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن حلول ناجعة، ومن ذلك ظهر الإتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل إنعكست أثارها حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة كرد فعل على الإنتهاكات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب.

[1] _Guillant michelle, la mosaique des migrationsafricaines , revue esprit, N°160 aout_september 2005_paris, p165.

[2] _mouhoubi, salah, la politique de cooperation algérie, bilans et perspectives, ben akuoun, alger, edition opu, sams année dédition, p235

وفي هذا الإطار الجزائر سنة 1573 نص القرار الصادر عن مجلس الثورة جاء فيه: "نظراً للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جزاء العنصرية والإضطهاد فإن مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الإنحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا والعالم الثالث بأسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في إنتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية".

ورغم إنخفاض عدد العاملين المهاجر من الجزائر إلى فرنسا في السبعينيات والثمانيات إلا أن هجرة الأسر حالت دون الإنخفاض الحاد في أعداد المهاجرين في تلك الفترة، لذلك تميز دراسات الهجرة بين نمط الهجرة الفردية لدوافع إقتصادية والذي ميز الهجرة المغاربية إلى أوروبا في الستينيات ونمط هجرة أسر المهاجرين الذين ساء منتصف السبعينات.

وعموما فقد اتبعت الدول الأوروبية العديد من الوسائل منها أن تمتع تماما الهجرة أو تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد سياسة الهجرة الإنتقالية بينما بات أهم مشكل يعاني منه المهاجرون هو العنصرية والسياسات التمييزية ويرجع بالأساس إلى عاملين أساسيين، الأول هو عامل تركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة، وهو رأي الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" في تفسير الأحداث التي وقفت بفرنسا ضد الجزائريين والتي يرجعها إلى تركز المقاربة والجزائريين بصفة خاصة في بعض المدن كمرسيليا وليون وباريس وسط تجمعات ضخمة تعيش فيها أجناس مختلفة يستحيل التعايش فيما بينها بسبب إختلافات جوهرية كالدين والعادات.

أما العامل الثاني فهو مرتبط أساسا بالبطالة التي ارتفعت بنسبة مغلقة فبلغت أكثر من 5,82 مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبية المشتركة سنة 1978 منهم 22,8% فرنسيين وأكثر من 300 ألف عاطل عن العمل في الأجانب.[1]

تشكل الهجرة الواردة من شمال إفريقيا هاجسا أمنيا بالنسبة للدول الأوروبية حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالإستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث عدم الإستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى إلى زيادة تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الأوروبية سواء بهدف العمل المؤقت أو بهدف اللجوء السياسي أو الإستقرار الدائم بها.

[1]_محمد مصطفى حسن علمي، سياسات وتجارب إعادة إنخراط مهجري بلدان المغرب العربي، الجزائر، الديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص21.

ومن جانب آخر فإن الأيدي العاملة المهاجرة إلى أوروبا وإن كانت تؤمن لها طاقة عاملة شابة ورخيصة إلا أنها من ناحية أخرى تشكل خطرا محتملا نتيجة ما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، خاصة بعد إلغاء مسار الإنتخابات بالجزائر مطلع التسعينيات ودخولها في صراع دموي مسلح،هذا الوضع زاد من تخوف امتداد الأزمة الأمنية من الجزائر إلى بعض الدول الأوروبية وبخاصة تلك التي تستهدفها قوافل المهاجرين من شمال إفريقيا.

هذه السياسة التي إنتهجتها الدول الأوروبية من أجل وقف تدفق المهاجرين القادميين إلى أوروبا والمتمثلة في غلق الحدود، لم تستطيع معالجة المشكلة كما كانت تستهدفها هذه السياسية بل زادتها حدة وأتت إلى بروز وجه جديدة للهجرة وظاهرة أكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية

تزامنت مرحلة غلق الحدود مع بعث سياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه الأخيرة التي تفطنت إلى ضرورة إدخال قضية الهجرة في أولوياتها السياسية و الأمنية ما تمخض عنه ما عرف باتفاقية"شنغن" والتي بموجبها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين وطبقة سياسية غلق الحدود ابتداءا من سنة 1974 وبذلك حصرت أشكال الهجرة في :

التجمع الأسري ،اللجوء أو الهجرة السرية ،وفي سنة 1993 قامت الدول الأوروبية بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2إلى3 من إجمالي اللاجئين (كانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك على اعتبار أنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا)وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق أو ما يعرف ب(les sanpapiers) أيضا مهاجرين غير قانونيين وموازاة مع ذلك قامت بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودة بصفة غير قانونية حتى يطوي ملف الهجرة نهائيا[1].

غير أن هذه السياسة الصارمة كان لها أثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة وحتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي وبهذا الشكل انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى ؟والبحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها وردعها في ظل بروز

[1] Blonc chaleard- Marie chaude-histoir de l'immigration- edition la découverte. Paris 2001.p13.

ظاهرة "الهجرة غير قانونية "والتي تعد أكثر تعقيدا وصعوبة وباتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها من مشكلة تخص دول الوصول إلى مشكلة عالمية تقلق الضمير الدولي.

وكما سبق الإشارة إليه من أهمية الشمال الإفريقي بالنسبة للهجرة إلى أوروبا سواء كان المهاجرون من بلدان الشمال الإفريقي أو من غيرها متخذين منها معابر ومحطات رحيل للوصول للمهجر الأوروبي ومازالت تيارات الهجرة تتدفق عبر شمال إفريقيا إلى أوروبا فيما سمي بتهديد المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا وبعد هذا النمط من الهجرة أكبر مشكلة تواجه دول الإتحاد الأوروبي ما جعلها على رأس الأولويات السياسية لمعظم الدول حاليا.

وبالرغم مما يكتف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات ما زالت القوارب غير المجهزة ولا المؤهلة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميا عن طريق ما يسمى بالطريق الأزرق والذي يستخدم لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر اليونان وإيطاليا وإسبانيا.

وقد تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتعددت مصادرهم ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير إلى ذلك أحدث بيانات منظمة الهجرة الدولية.[1]

وفي هذا السياق أصبحت جزر الكناري الإسبانية من أهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، فقد وصل إلى سواحل جزر الكناري حوالي 30 ألف مهاجر غير شرعي في قوارب خشية صغيرة سنة 2006 وحدها فقط كما أن هناك محطة أخرى شبه جزر الكناري الإسبانية وهي جزيرة لامبدوسا الإيطالية التي أصبحت نقطة استقبال لآلاف المهاجرين غير الشرعيين من سواحل الشمال الإفريقي، حيث تنقل وكالات تهريب البشر المهاجرين ذكورا وإناثا وأطفالا أيضا من تونس والمغرب والجزائر دالس سواحل ليبيا حيث مناطق تجميع المهاجرين ومن ثم يتم نقلهم بالقوارب إلى جزيرة لامبدوسا، ومما يدل على خطورة الموقف أن حوالي 50إلى 60% من المهاجرين فقط حتى يصلون إلى وجهتهم بينما يغرق باقي المهاجرين في البحر أو يموتون بسبب التكدس والعواصف الأمواج.

تخلت ظاهرة الهجرة السرية مرحلة "هيجان" وهي تحت طائلة قانون يجرمها وتعطي الأرقام المسجلة نتيجة واضحة تعني فشل أسلوب "الردع" في وقف موجات الهجرة، وتستدي بذلك الحكومة للتفكير في حلول أخرى يجمع المراقبون على أنها "تنموية".

[1] _Om, 2006, losing hope at sea, the tragecties of irregulan migration, december 2006, switzer land.

وتسجل الإحصاءات بالنسبة لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر عام 2009 تناميا ملحوظا رغم أنه العام الأول من تطبيق القانون الجديد المجرم الظاهرة وظهرت أصناف جديدة من المهاجرين بناء على إحصاءات رسمية، وأفيد في هذا الشأن تسجيل أعلى مستوى لأطفال وصلوا الشاطئ الإيطالية والإسبانية وعدد من النساء الحوامل والشيوخ.

ويرى مسؤولوا وحدات حرس السواحل أن تحسن الأحوال الجوية يسهم في تضاعف محاولات التسلل إلى السواحل الأوروبية عبر قوارب تقليدية وتضاعف عدد المهاجرين السريين، ورغم ذلك تتمسك الجزائر برفضها الإنخراط في سياسة الإتحاد الأوروبي الرامية إلى إشراك دول الضفة الجنوبية في جهود محاربة الهجرة السرية باتجاه الشمال مبررة رفضها بـ "سياسة الإتحاد الإفريقي".

التي لا نريد لإفريقيا أن تكون "حارسا متقدما".كما أن تطبيق القانون الجديد الذي يقضي بحسب المرشحين للهجرة وبعقوبات أقصى على مدبري الرحلات فتح الباب أمام وجهات أخرى ،وباتت الوجهة الجديدة للمهاجرين السر بين تتم عبر تركيا ،حيث يسهل العبور عبر النونان ويغيب قانون يتيح حسب المرشحين ويكفي التطلع أمام مقر السفارة التركية في الجزائر للنظر في حجم طلبات التأشيرة التي أصبحت تصلها يوميا جزء كبير منها لشباب مهاجر.[1]

المطلب الثالث: الهجرة المنتقاة.

أجريت حول الموضوع بالنسبة مثلا إلى الكفاءات الجزائرية التي هاجرت خلال السنوات العشر الماضية أن عدد الأدمغة التي هاجرت إلى الغرب و إستقرت أساسا في فرنسا وكندا قد تجاوز مائة ألف شخص و لما كانت كلفة الإستثمار في تكوين الفرد الواحد من الكفاءات العالية في البلدان النامية تقدر بحوالي مائة ألف دولار فهذا يعني أن الجزائر خسرت على الأقل عشرة مليارات من الدولارات في هذه العملية و بالإضافة إلى شكلي النزيف الذي تعاني منه اليوم بلدان الجنوب من خلال الهجرة المنتقاة أي هجرة أدمغتها من جهة و الخسارة المادية و المعنوية الناتجة عن تكوين هذه الأدمغه من جهة آخرى .يبدو واضحا أن شكلا أخر من أشكال النزيف يستعزز عبر سياسات الهجرة المنتقاة وهو نتاج عن تقلص حجم الأموال المرسلة من قبل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية[2].

[1] _VEN www, elkhabar, com./ quotidien/?Ida=1….nsert :2009080.

[2] www.//abrigadh.com.154117//17 .15:21 2016/04/17 بتاريخ

قانون الهجرة المنتقاة إهانة في حق التاريخ و المهاجرين:

يهدف مشروع القانون الجديد المعروض على البرلمان الفرنسي في ما يخص العمالة الواقعة إلى تحويل منطق الهجرة من حالة "مفروضة" إلى خيار "الإنتقاء" كما تؤكد ذلك مداخلات يتكون نيكولاسركوزي وزير الداخلية و صاحب المشروع و ليست هذه هي المرة الأولى التي يعمد فيها بلد من بلدان الإتحاد الأروبي إلى سن قوانين تحدد كثيرا من تدفق المهاجرين غير المتعلمين إليها و بخاصة أولئك الذين يدخلون إلى البلاد بشكل غير شرعي[1].

حل الطاهر بن جلون ضيفا آخيرا على جامعة القاضي عياض مراكش كانت المناسبة القاؤة لمحاضرة بعنوان "مقاربة جديدة للهجرة"، تدخل في إطار سلسلة، محاضرات برنامج كرسي إبن رشد للدراسات المتوسطية.

انتقد قانون الهجرة المنتقاة و قال إنه إهانة كبرى في حق التاريخ الرقي حق المهاجرين الذين ساهموا في بناء فرنسا قانون يشدد إجراءات الهجرة إلى فرنسا و شروط التجمع العائلي، و يقوم على إختيار القادمين إلى فرنسا حسب مؤهلاتهم و مدى حاجة سوق الشغل إلى اليد العاملة كما رأى أن هو لندا التي ترخص للمثلين بالزواج و باستهلاك الحشيش و بالقتل الرحيم.

صارت اليوم تضع مائة سؤال غريب أمام كل عربي أو مسلك يحلم بالهجرة و الإستقرار بهولندا فقط لكي تغطي الدليل بأن هولندا ما عادت كما كانت دعا الطاهر بن جلون أوروبا للتخلي عن أنانيتها وحث البورجوازية المغربية على التمعن في وقع المركب المغربي الذي يمكن أن يقل راكبيه نحو شاطئ الامان كما يمكن أن يغرق و رأى أن المغرب ليس محكوما عليه أن يبقى فقيرا إلى ما لا نهاية و بالتالي مصدر الطاقة البشرية[2].

خلاصة الفصل :

[1] نفس المرجع السابق.

[2] www.almaghriria.com/20762/2006

جريدة الطاهر بن جلون، الهجرة المنتقاة، إهانة في حق التاريخ و vhtn المهاجرين. بتاريخ 2016/04/17 ، 16:20.

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة و قد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية و هو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية و تتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية و تعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة.

و ظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة طبقا لخطورتها الاجرامية بعد المتاجرة و بالمخدرات و الأسلحة و قد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الإتصال و وسائل النقل المراقبة الهشة للحدود النزاعات العرقية التزوج القسري، هذه الظاهرة الجديدة دفعت الناس إلى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية و خلقت أنواعا مختلفة من الهجرة فظهرت تنظيمات و عصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

الفصل الثاني
واقع الهجرة غير الشرعية
في الجزائر

تمهيد:

شهدت قضية لمهاجرين السرين من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الاوروبية تطورات مثيرة و متساوية انتقلت من كونها مشكلة محددة إلى موضوع يشغل الاتحاد الأوربي و بلدان شمال إفريقيا و الساحل الافريقي.

لكن قضية الهجرة حاليا لن تعد تقتصر على المغاربة و الجزائريين الذين ابو خلال السنوات الماضية على التسلسل عبر مضيق جبل طارق على متن قوارب خمسية صغيرة بل أصبح مواطنوا بلدان الساحل الإفريقي التي تعيش ظروفا اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة أبرز المرشحين للهجرة غير شرعية نحو أروبا.

كما لم يعد مضيق جبل طارق هو المعبر الوحيد الذي تسلكه القوارب الصغيرة بين تشديد الحراسة الامنية في عرض السواحل الإسبانية بل تحول مركز جذب المهاجرين إلى مدينته مليلة المحتلة الواقعة فوق التراب المغربي و التي تعد مدخل إلى التراب الإسباني أو عن طريق مضيق السقلية غير تونس باتجاه إيطاليا، كمن خلال السواحل الليبية نحو إيطالية أيضا.

و قد اتسعت هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية و ارتفع عدد المهاجرين بين السريبن الذين تمكنوا من دخول الفضاء الاوروبي المشترك في رحلات بحرية لا خلوا من المخاطر بحثا عن فرص عيش أفضل.

و تزايدت أعداد الذين ماتوا غرقا و اصبحت مسألة المهاجرين السرية تطرح نفسها أكثر فأكثر على جدول المباحث والكفات بين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط و بلدان الاتحاد الأروبي دون أن تفلح كل الاجراءات الامنية في الحد من الظاهرة و تقليص عدد المتوفين غرقا أو حجم الزوارق الخشبية التي تقطع 14 كيلومتر بين طنجة في شمال المغرب و التراب الإسباني في ساعات الليل المتأخرة حتى أصبحت تغرق بقراب لموت.

المبحث الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الاول: الاسباب السياسية و الأمنية

تعتبر الأسباب السياسية و الامنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع و تزايد ظاهرة الهجرة غير قانونية و بالخصوص منذ "90" حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب و القصر يخاطرون بحياتهم و يتركون ديارهم بحثا عن اوضاع أفضل للعيش، يجدونها دون شك في الدول الاوروبية، و رغم أن الأسباب السياسية هي من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تمس بذلك ببعض سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها.

لقد قال رئبس الحكومة الاسبانية قبليب قوترااليس "لو كنت شابا مغاربيا لحاولة الهجرة و لو أمسكوني لحاولت مجددا..."[1] و يبرز هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشاب و التي يسودها طابع قمع الحريات و انعدام الديمقراطية و غلق الحقل السياسي، لهذا يجدون انفسهم دائما مهمشين و غير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معنية".

فالهجرة السرية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تاخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، و قد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت و مازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية و بخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم و من الهيئات والمنظمات على سبيل المثال:

منظمة العمل الدولية و منظمة العفو الدولية:[2]

و الأسباب الأمنية لها دورها في استقطاب وفود الهجرة حيث أن الحروب هي أكثر ما يميز عامة القارة الأفريقية يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية و الأرهاب التي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير قانونية و الحركات السكانية عامة خاصة اللجوء و التهجير والهجرة

[1] Benelkadi kamel «migration d'eveloppement, les africains sur une question commune» le quotidien el waten N°4676 du 30/04/2006 page 03

[2] رياض عواد: هجرة العقول – سوريا، دار الملتقى للطباعة و النشر 1995م ص 70.

السرية، و من أبرز المشاكل المطروحة في هذه المسألة انعدام معيار دقيق للتفريق بين كل هذه الانواع وإن كانت الإتفاقية الدولية للاجنبيين و القانون الدولي الإنساني يحددان نوعاما تعريف الشخص الذي يختصان به، إلا ان اتفاقيات أخرى تتناول نفس الموضوع تخلق الكثير من الغموض حتى تعريف المهاجر غير القانوني عن باقي الأوضاع عبر القانونية الاخرى[1].

و لقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001 أن ".....الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في تلك القارة (افريقيا)كان ثمنها باهضا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع تسرب الصرعات" و تعتبر الهجرة غير شرعية جزءا من هذا الثمن فبعد نصف قرن من انهيار الحكم الإستعماري فيما باتت الصراعات تطغى على كل ارجائها لتشمل افريقيا الوسطى غامبيا، الكاميرون، نيجيريا، السودان،.... و غيرهما ووقع فيها اكثر من 186 إنقلابا و 26 حربا و أكثر من 250 مليار دولار لميزانية حروب أوقعت القارة في مديونية تفوق 305 مليار دولار[2].

و فيما يخص الجزائر فإنها كبقية الدول التي اتبعت الاشتراكية في الحياة السياسية فشهدت تحولا من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي و ذلك منذ أحداث الخامس أكتوبر 1988 التي عمت كافة التراب الوطني و أدت إلى ظهور دستور جديد أقر التعددية الحزبية (دستور جانفي 1989) إن الديمقراطية التي فيها الجزائر تولدت عنها كثرة الأحزاب السياسية التي لن تلبي حاجيات و طموحات المواطنين، و مع تأزم الوضع الأمني و ظهور الهمجية الارهابية في العشرية السوداء و تفشي ظاهرة التقتيل الجماعي و المجازر، دفعت الشباب إلى الهجرة غير شرعية بحثا عن الأمن و الاستقرار كما أن عدم الاستقرار السياسي للبلاد (أكثر من عشرة حكومات في العشرية السوداء) و اعلان حالة الطوارئ والامن خلق الخوف و عدم الطمأنينة الذي تعيشها الدولة المغربية فأصبح الشباب يسعى إلى ابتكار طرق جديدة تضمن لهم "الحرقة" بأقل الاضرار....[3]

---

[1] رشال بريت، وايف ليشر "قانون اللاجئيين و القانون الدولي الانساني، الجوانب المتوازنة و الدروس المشتقاة و النظرة المستقبلية" المجلة الدولية للصليب الاحمر مختارات من أعداد 2001م ص 161.

[2] تقريرالأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة 57 الملحق رقم 1(A/57/1) نيويورك أوت 2002 ص 10-21.

[3] السكناوي الغليزويري" الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية "عن جريدة الصحرة (ت.ن) 2005/03/05.

و بالتالي فالهجرة غير قانونية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوصفية التي يعيشونها في أوطانهم و هروبا منها، و إذ كان هذا هو واقع الشباب المغاربي فإن الشباب الإفريقي أسوء حالا، إذ يعيش تحت كنف أنظمة دكتاتورية لا تراعي أدنى إهتمام لحقوق المواطنين و حرياتهم و تزيدهم تعقيدا لصراعات السياسية التي تصل في بعض الأحيان إلى نزاعات مسلحة يكون الشباب جزءا منها أو نجد عنها و من جهة أخرى فإن الدولة المصدر للمهاجرين كالدولة المغاربية كانت في مرحلة ما ترى هجرة اليد العاملة وسيلة فعالة لاستقرار سوف العمل لديها و معالجة مشكلة البطالة و وسيلة من وسائل نقل الخبرة و التقنية بالتكوين المهني للمهاجرين، و لهذا ففي فترة الثمانينيات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية عاباها[1].

[1] : Giulbilaro Donatella les migrations en provenance du magreb et la pression migration situation actuelle et prévisions cahier de migration international N°15 département de l'emploi et de la formation 1997 P05.

المبحث الثاني:الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من اهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة و ظهور ذلك من خلال المكانة التي يتعرض الجانب الاقتصادي في تحليل الأسباب انطلاق لتدفقات البشرية خاصة ما يتعلق منها بمعدلات (البطالة) المرتفعة و وجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت (خطر الفقر) و تركز أهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة (على ظاهرة انتقال العمالة) ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها و يؤكد ذلك الخبير الاجتماعي الجزائري د/عبد الناصر حاجي "أن ظاهرة "الحراقة" في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة نسبة البطالة العالية و سوء لحالة الثقافية و الاجتماعية للشباب ما أحرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي"[1].

البطالة و سوق العمل:

ان البطالة تحس عدد كبير من السكان و خاصة منهم الشباب الجاهلين على مؤهلات جامعية تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال يحوي 12% و تبلغ 21% في المجال الحضري و15% في تونس أما في الجزائر حيث تحسب مؤشرات القضاء على البطالة التي انقضت في 29% بنسبة 2000 الرقابة 10% نسبة 2008"[2]. هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة في شكلها القانوني و غير قانوني.

و توضح البيانات المتاحة أن الدول الشمال الافريقي خلال العقود التي تلت الاستقلال كانت من عدم القدرة على استعاب الزيادة في عرض العمالة في سوق العمل المحلي ففي منتصف الثمانينات لم تكن الحكومة الجزائرية قادرة على استعاب أكثر من نصف قوة العمل سنويا و حتى في أفضل النظم أداءا أما الحالة التونسية فقد كان متوسط معدل الاستعاب سنويا في الفترة 1973 – 1991 حوالي 68% "[3].

[1] كامل الشرازي: دعوات إلى التشريع استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر" مقالة منشورة في الموقع http://www.amanjordan.org بتاريخ 2008/01/01.

[2] Notions unicés : centre l'information des nations unies : Alger 02 / 2008.

[3] إجلال رأفت المغتربين العرب من شمال افريقيا في المهجر الأوروبي ص 14.

و قد نتج في ذلك تزايد في معدلات البطالة خاصة في الثمانينيات و التسعينيات و بداية الألفية الثانية فقد قدر معدل البطالة في عام 2005 بحوالي 15.3% في الجزائر و بلغت نسبة البطالة في الريف في نفس السنة 42% و الجدير بالذكر أن معظم العاطلي كانوا من التسارب.

و قد زاد من تأثير هذه العوامل الاقتصادية التركيبة الديمغرافية للجزائر و التي يتميزت منذ الخمسينات القرن الماضي بإرتفاع معدل النمو السكاني و ارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من إجمالي السكان حيث وصلت النسبة ذروتها في بعض الدول في السبعينيات فوصلت إلى ما يفوق 60% في الجزائر خلال السنوات الأخيرة"[1].

الحاجة إلى التحويلات المالية: إن حاجة الدولة المغرب العربي للتحويلات المالية للعاملين بالخارج و التي مثلث في بعض الدول مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي الذي هو أحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ خططها التنموية و يعرض الجدول التالي حجم التحولات المالية لدول الشمال الإفريقي مقارنة بالمصادر الأخرى للنقد الأجنبي.

جدول رقم (02) حجم التحولات المالية في الجزائر مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الأخرى (2008)[2].

الدولة	التحويلات المالية	الاستثمارات المباشرة	المساعدات الخارجية
الجزائر	20460.999	881.900	312.62
المغرب	40220.800	786.892	705.900
تونس	10432.000	5930.352	327.710

الوحدة ميلون دولار

[1] Dontalla giubilaro migration from the maghreb and migration pross ures curent sutmation and future prospeats genva ilo 1997

[2] **La source : world/ bank dévelopment**

Ndicators database

جدول رقم (01) المستوى العام للبطالة في الجزائر (15 سنة فأكثر) للسنوات (2000-2006)[1]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ذكور	-	36.20	-	30.60	21.30	-	-
إناث	-	45.80	-	34.10	22.10	-	20.40
الجنسين	45.80	45.80	25.70	23.70	17.70	15.30	15.30

ظاهرة الفقر:

إن من أسباب زيادة حجم الفقر هي إنعكاسات ظاهرة البطالة و قد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا ما يقرب 12.2% و هذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا المساعي الجزائرية لتحسين الدخل القومي من خلال الزيادة في الأجور و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الاجنبي و بالرغم من تحسين الاطار المعيشي للفرد الجزائري و الجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه التقرير المحلي الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية البشرية إلا أن نسبة الامية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للإنتباه إذ تقدر بأكثر من 28% و هو رقم مرتفع"[2]. إذ يمكن ان تكون الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي من الأسباب أو العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية.

و هناك دراسة أشارت إلى أنه ليس جميع المهاجرين يكونون من أفقر الطبقات الاجتماعية ففي حالة الجزائر مثلا فإن موجات الهجرة تبدأ فترة من تقدم الدولة على مسار التنمية و ما يرتبط بذلك تحولات اجتماعية تتبع لبعض الافراد قدرا من التعليم و المعلومات و الطموح الذي يدفعهم إلى الهجرة لتحسين أوضاعهم.

التباني في الأجور:

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية و قد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة

[1] المصدر: منظمة العمل العربية الكتاب الدوري لاحصاءات العمل في البلدان العدد السابع 2007 الصفحة 377.

[2] Ibid pp 21-22.

اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل و لا نستطيع اليوم أن نتوقع تزايدا قطعيا للهجرة الخارجية كنتيجة لتفاقم تباين الدخل بين البلدان نظرا لما اكتسب عليه هذه الهجرة من أبعاد سياسية واجتماعية و غيرها من الأبعاد الأخرى"[1].

أسباب اجتماعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا فالبطالة و تدني في مستويات المعيشية على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية و نفسية و أمنية سلبية في ذات المجتمع الذي نشأ عنه حيث يرى "مارشال" أن المشكلة الاجتماعية هي إنحراف في سلوك الافراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه و يرى "فيرتشايلد" أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية و ينجم عن ظروف اجتماعية أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجميع الوسائل لمواجهته و تحسينه اجتماعيا و هاتان الناحيتان تتميزان في أغلب الأحيان ففي الحالة الاولى يمكن أن تدخل تحتها كل النقائص و الفشل في التوافق الذي يصيب الأفرد و الأسر والجماعات الصغيرة التي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها و يصرب مثلا عن ذلك بالجريمة و أما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية فهي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي و تأديته لوظيفته و الذي تعلموا مواجهته فردا أو جماعة صغيرة مثل الحرب الفساد السياسي و يرى روبرت ميرتون أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة من هذا المجتمع بصورة جديدة أن يكون و بتأثر مدى هذا التناقض عن طريق:

1- إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية و عمومية في المجتمع

2- أو باستمرر إنحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين"[2].

[1] عبد الفتاح العموص: "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة للبلدان المغاربية" تونس، جامعة صفاقص، ب ت

[2] عصام توفيق عمر، عبير عبد المنعم فيصل، سر فتح سيروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة دار الفكر ط1 عمان 2008، ص 22.

و يتضح من الجدول أن الدول الثلاث يفوق حجم التحولات المالية فيها حجم كل من المساعدات الخارجية و الاستعمارات المباشرة و هذا لا ينطبق على تونس و المغرب فقط و اللذان تشكل التحولات المالية نسبة كبيرة من الدخل القومي للدولتين بل حتى في الجزائر التي تعتمد على صادرات البترول لتوفير النقد الأجنبي فإن التحولات توفر حوالي ثلاثة أمثال ما توفره الاستثمارات المباشرة و حوالي ثمانية أمثال ما توفر المساعدات الخارجية.

و من هنا فإن معظم التحولات المالية لبلدان المغرب العربي الثلاثة تأتي من المهاجرين في الدول الأوروبية يرى الخبير الاجتماعي الجزائري د/عبد الناصر جابي أن "ظاهرة (الحراقة) تتطلب مقاربة أكثر شمولية من تلك تحصرها في الاعتبارات الاقتصادية" إذ ينبغي أخذ الاعتبارات الاقتصادية بعين الاعتبار في دراسة هذه الظاهرة و البحث عن تفسيرات إنطلاقا من التغييرات الأخرى"[1].

و في هذا السياق يرى مراقبون أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤشر أقوى على عمق الأزمة التي كانت تتخبط فيها الجزائر أثناء التسعينيات.

و هكذا لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا و دافعا قويا محركا للهجرة غير الشرعية و هكذا فإن مستوى المعيشة في المجتمع تقيمي درجة ارتفاعه بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء الداخلين في تكوينه"[2].

و الفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر و المجاعة و البطالة و الأمراض وشعور الافراد و وعيهم بحدة و وطأة هذه المشكلات و إن حاجاتهم غير مشبعة و بالمقابل ما يرونه في الضفة الأخرى من إغراءات و رغبتهم في تحسين وضعيتهم المعيشية و تحقيق حلمهم بالهجرة من جهة ومن جهة أخرى نظرا للإجراءات الأمنية الصارمة و عدم السماح لهم بدخول دول الاستقبال فإنهم يعمدون إلى الهجرة غير الشرعية معرضين حياتهم لجميع المخاطر أقساها الموت غرقا في عرض البحر.

تعيش المجتمعات خاصة العربية بمختلف شرائحها الاجتماعية و الثقافية جملة من التناقضات الاجتماعية بل و حتى الصراعات التي جعلتها المنطقة الأكثر حراكا في العالم و تتصل هذه التناقضات بالمشروع المجتمعي للمنطقة و خصوصا مستويات التوفيق بين الاصابة و الحداثة و ذلك في مختلف

[1] كامل الشيرازي – دعوات إلى تشريح استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر بتاريخ 2008/01/01

[2] Noel M aillousc : « le criminel triste meconnu je la criminalgre contemporaine » annales internationnel 1984 p 12.

الجوانب الحياتية للأفراد و الجماعات كطبقة الأسرة و العلاقة بين الرجل و المرأة و مكانة المرأة في المجتمع و كذا دور الدين و الديمقراطية و الحريات الحزبية و المواطنة و الولاء و في ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لا سيما الشباب صراعا مع القيم الجماعية السائدة فينتج عنه تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية و يدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة و هي داخل مجتمعاتها ليتضح مما سبق أن هجرة الشباب الشرعية و غير الشرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة تعبر عن الاحتجاج في الأوضاع الراهنة و رفضها"[1].

و مما سبق نلاحظ أن الأسباب الاجتماعية ساعدت و بقوة في تحريك الهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوروبية.

المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية و الديمغرافية

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف و الكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان فالفيضانات وثورات البراكين و القحط و الاوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة"[2].

كذلك القرب الجغرافي يساهم بصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة و يتضح هذا بصورة جديدة في الحدود البرية حيث تبقى المسافة الأقصر بين الضفتين (افريقيا و أوروبا) 1 كلم لمضيق جبل (طارق"[3]) .فالجزائر تشكل جوانب رئيسية و همزة وصل بين افريقيا و أوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة و المغاربة إلى الضفة الشمالية و قد أدت هذه الأسباب و غيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود لضيق أو على شكل حركات جماعية"[4].

ليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد اهمها على الاطلاق في بعض الجوانب فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل سببه موقعها الجغرافي ما

---

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكرا) موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية العدد الثالث 2009، ص 08.

[2] محمد حسن صادق: "الهجرة الخارجية و أثرها على البناء الطبقي– دراسة ميدانية على قريتي حزام و العباس بمحافظة فن – رسالة ماجيستر تسير علم الاجتماع لكلية الأداب جنوب الوادي 1998 ص 44.

[3] محمد حسن صادق، مرجع سابق

[4] الهادي أبو رقمة: الإنفجار السكاني – ليبيا منشورات جامعة السابع أفريل 1993، ص 35.

يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي فالبيئة تمثل أحد أهم العوامل الطاردة و الجاذبة في ذات الوقت اعتبارات أن البيئة و على الزمان كان لها دور أساسيا في نشأته و زوال العديد من الحضارات والمجتمعات تأسست على هذا فالعوامل المناخية السيئة و التقلبات المناخية و الكوارث الإيكولوجية تدفع كل عام بأعداد بشرية هائلة للحراك و الهجرة لاسيما في المجتمعات و الدول ذات التباين و الهياكل الاقتصادية المختلفة و التي تعتمد على الزراعة بالاضافة إلى انعدام العدالة في توزيع الثروات و هذا ما يقرر و يفتح مجالا واسعا أمام بروز ثقافة جمعية طاردة"[1].

فهذه المشاكل قد أصابت أكثر من ست و ثلاثين دولة في القارة الافريقية في منتصف الثمانيات،و بالتالي مثلت عبئا ضخما على العديد من الدول و هددت اقتصاديا، بالاضافة إلى أن بعض دول القارة واجهت تحديات كبيرة خلال العشرين عاما الماضية تمثلة في الجفاف و التصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة و كذلك السيول و الامطار تلعب دورا كبيرا اختلال التوزيع السكاني أن موجات الجفاف و التصحر تعقها موجات متتابعة من أسراب الجداد التي ظهرت في السودان أثيوبيا الجزائر ...الخ سنة 1993"[2].

و يشير التقرير الاقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2001 إلى أنه ما يعد سنة 1986 هناك مناطق شاسعة في القارة مازالت تعاني من الجفاف و التصحر حيث تعد أثيوبيا من أكثر دول القارة الأفريقية التي تعاني من عدة المشكلة.

و بهذا تلعب العوامل الجغرافية و البيئة دورا كبيرا في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروب من الأوضاع القاسية التي يعاني منها.

كما أن عامل النمو الديمغرافي الذي يشكل العامل الأكثر ثقلا للهجرة في غرب المتوسط لما يخلقه من مشكلات"[3]. فارتفاع عدد السكان و انخفاض مستوى المعيشة و الظروف الاقتصادية السيئة

---

[1] يرنامج الامم المتحدة الأنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية تقرير التنمية الانسانية تحديات أمن الانسان في الدول العربية نيويرك 2009

[2] عادل عبد الرزاق: دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 1993 القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003، ص 240.

[3] عبد النورباجي – الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط – ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي في ملتقى قسنطينة 2008، ص 120.

والظروف السياسية غير المستقرة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا منها بطرق شرعية و غير شرعية إلى أوربا و بشكل الفروق الديمغرافية فيما يتعلق بالخصوبة و الوفيات و التركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان بحيث يمكن القول أن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الحزب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي طرائقها زالت بانخفاض معدل الخصوية في أقطار الاستقبال أي الجذب من أسباب الهجرة"[1].

فحسب تقريرات منظمة الأمم المتحدة فإن أوروبا خلال الفترة مابين 1995 – 2050 بحاجة إلى قدوم المهاجرين بمعدل 860 ألف مهاجر سنويا أي بمجموع 700 مليون مهاجر خلال 50 سنة المقبلة في حين أن الضفة الجنوبية للمتوسط تعرف أكبر تمثيل لهذه الفئة من حيث أن الفئة العمرية من 15-64 تمثل أكثر من 58.4% نسبة 2000 كما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي"[2].

الجدول: تمثيل الفئة النشيطةضمن العدد الاجمالي للسكان(06)"[3].

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	المغربي الكبير
2000	8.3	3.5	10.8	22.6
توقعات 2010	12.1	4.6	14.5	31.2

الوحدة مليون نسمة

و قد خلصت هذه الدراسة إلى القول أن أوربا تحتاج مهاجرين و إلى موقف سياسيات أكثر عقلانية و ايجابية للتعامل مع قضية الهجرة بشكلها القانونية و غير القانونية.

فدول شمال افريقيا تعاني بدرجات متفاوتة من معدلات للنمو السكاني تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي، و تمثل الضغوط الديمغرافية على هذا النحو تحديا حقيقيا لهذه الدول التي في نسب بطالة

[1] ربيع كمال كردي صالح – الابعاد الاجتماعية و الثقافية للهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا – دراسة انتربولوجية في قرية نطوان بمحافظة القيوم – رسالة دكتوراه قسم علم الاجتماع جامعة عين شمس القاهرة، 2005، ص 120.

[2] غالية بن زيبوش: الهجرة و التعاون المتوسطي منذ منتصفي التسعينيات – رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية مكتبة ع و س و إ ج الجزائر 2005، ص 38.

[3] فاطمة فيلالي: الشراكة الجزائرية الأوروبية و مغاربية في حوض المتوسط، من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط – رسالة لنيل ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2009، ص 27.

مزمنة و متزايدة إلى جانب الداخلين كل عام إلى سوق العمل، الأمر الذي يجعل هذه الدول تتطلع إلى أسواق العمل الخارجية لامتصاص جانب من الأيدي العاملة الفائضة لاسيما في دول الاتحاد الاوربي بعد أن تراجعت فرص العمل بأسوق دول الخليج العربية لأسباب متعددة"[1].

فحسب منظمة الأمم المتحدة للنمو السكاني للدول المطلة على المتوسط المرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة مثلا لسنة 1997 بأكثر من 300 مليون نسمة و سينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون في 2025 و هذا الفرق بين شمال المتوسط و جنوبه هو الذي ينحل التسير في دينا ميكية التنقل (الهجرة).

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: المؤتمر الدولي للسكان – القاهرة 1994 الفصل التاسع و الثمانون" التوزيع السكاني و التحضر و الهجرة الداخلية وثيقة 171/13.

المبحث الثاني: أشكال الهجرة غير شرعية في الجزائر

نتيجة للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر و الذي تتوسط دول المغرب العربي و يتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل و الصحراء "كالنيجر و مالي" فإن الجزائر تعد من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين منها و إلى أوروبا و الهجرة غير شرعية "السرية" نحو أوربا مستمرة في كامل القارة الإفريقية و لكنها ترتفع كلما إتجهنا شمالا مما يجعل جهة الدولة المغاربية منها كبيرة.

و نظرا لإنتشار هذه الظاهرة المدخل عملت على تقديم بعين التوضيحات الخاصة بمختلف الوسائل التي يستعملها هؤلاء المهاجرين في رحلتهم غير مضمونة.

طرق العبور غير الشرعي:

رغم المجهودات المبذولة للتصدي للهجرة غير الشرعية التي تكتسب بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ثم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الأفة لأن المهاجرين غير الشرعيين يستعملون طرق مختلفة "جوية، برية، بحرية".

و في هذا السياق عند مارتن ودعزيز "1999 "إن مديري فرص للعمل المحترفين ة و الناقلين للمهاجرين الدولتين يشكلون عاملا هاما في شبكات الهجرة الدولية ليوم و يلعب هؤلاء الوسطاء دورا هاما في المجال الهجرة السرية بحيث يعمدون على تحصيل رسم من العمالة المهاجرين أي أصحاب العمل"[1].

الطرق الجوية:

على حسب الطافات المادية و المعنوية في ميدان الأمن المتخذة على مستوى المطارات و تبقى هذه الظاهرة نسبة منعدمة أن تم وقوع أي محاولة من هذا القبيل فيمكن أن تكون بمشاركة بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى المؤسسات المتواجدة بالمطارات و عن طريق تزويد وثائق السفر و التأشيرة.

فالهجرة السرية عبر الحدود الجوية بالمطارات قليلة جدا إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو "تزوير الوثائق" و تشديد المراقبة و الحراسة على مستوى المطارات حفاظا على سلامة المواطنين لاسيما بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية 1994م و إنشاء مديرية فرعية لأمن المطارات و الحوادث

[1] د/فتيحة كركوش: الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية جامعة سعد دحلب – بليدة – ص 64.

فإن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جدا و مستحيلة حيث تبع كشف الوثائق المذكورة بالوسائل التكنولوجيا الحديثة.

بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة للتصدي للهجرة السرية التي تفشت بكثرة خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الافةلأن المهاجرين غير شرعيين يستعملون طرقا مختلفة بمساعدة شبكات معينة في تهريب البشر يتوفرون على وسائل سرية و لوجستيكية مختصة"[1].

الطرق البرية:

مما حفز هؤلاء المهاجرين هو شساعة الحدود الجزائرية حيث أن الحدود الجزائرية مع النيجر 1300كلم، مالي 1280كلم ,ليبيا 1250كلم ,المغرب 1523كلم, تونس 955كلم ,الصحراء الغربية 143كلم موريتانيا 520كلم، 1200كلم كل من السواحل و هو عامل بارز يصعب مراقبته بتشجيع المهاجرين غير شرعيين على العبور و مازاد في تفاقم هذه الظاهرة بداية من عام 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية و أسيوية بهدف الإلتحاق بأروبا عن طريق إسبانيا مرورا بالمملكة المغربية و بأقل حدة ايطاليا عن طريق ليبيا في سنوات تدهور المستوى الأمني و إنشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب.

و لعل قيام اسبانيا تسوية جماعية لكل المهاجرين حفز تولي الهجرات باعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب و الجنوب الغربي للجزائر خاصة من طرف المهاجرين لم تستعدم الجزائر من قبل لكل من "الهند، باكستان، بنغلاداش" و الجزائر بحدودها البرية الممتدة على 70.11كلم و البحرية 1200كلم الواقعة بين 07 دول و بمساحة تقدر بـ 2283000كلم^2 هي بلد عبور لآلاف من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوربا"[2].

فيميل المهاجرين بالتواطئ مع العصابات لامختصة في تهريب الأشخاص إلى الأماكن المحددة تكون فيها مبالغ مادية ضخمة تصل إلى 06 ألاف فرنك فرنسي بعد ما تقوم هذه العصابات بتسليم

[1] الأخضر عمر الدهيمي: دراسة الهجرة السرية في الجزائر بحث مقدم يوم 8 فبراير 2010 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – مملكة عربية السعودية ص 10.

[2] الأخضر عمر الدهيمي: مرجع سابق، ص 09.

المهاجرين السريين وثائق السفر مزورة يمكنهم من الدخول إلى إحدى هاتين المدينتين الإسبانيتين عبر نقاط و مركز حدودية.

و أهم ما شجع المهاجرين في سلك هذه الطريق هو تسوية السلطات الإسبانية و ضعفه المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينيات لدواعي انسانية إجتماعية"[1].

طرق الهجرة السرية لإفريقية الاسيوية إلى الجزائر أنظر الخريطة (01) و (02) ص (26) و(25)"[2].

[1] فتيحة كركوش: مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] الأخضر عمر الدهيمي: مرجع سبق ذكره، ص 26/25.

الطرق البحرية:

بالنظر إلى شريط الحدودي البحري الجزائري و المقدر بـ 1200 كلم فإن المهاجرين غير شرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه في الوسط المينائي أواللجوء الى إستعمال البحارة لمساعدتهم في الابحار و الإنتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية و الاختباء بداخلها و الهجرة غير شرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية و هذا لقصر المسافة و مدة السفر"[1].

فشساعة المحيط المينائي و قلة وجود أجهزة متطورة (وسائل الإنذاروالكميرات) سهلت للمهاجرين غير شرعيين التسلل الى الميناء خاصة منهم القاطنون على السواحل لمعرفتهم الخبيرة للموقع بما فيه من منافذ للتسلل و الافلات من الرقابة"[2].

[1] فتيحة كركوش، الهجرة غير شرعية في الجزائر، دراسة تحليلية، ص 46.

[2] الأخضر الذهبي: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ص 10.

أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوربا.

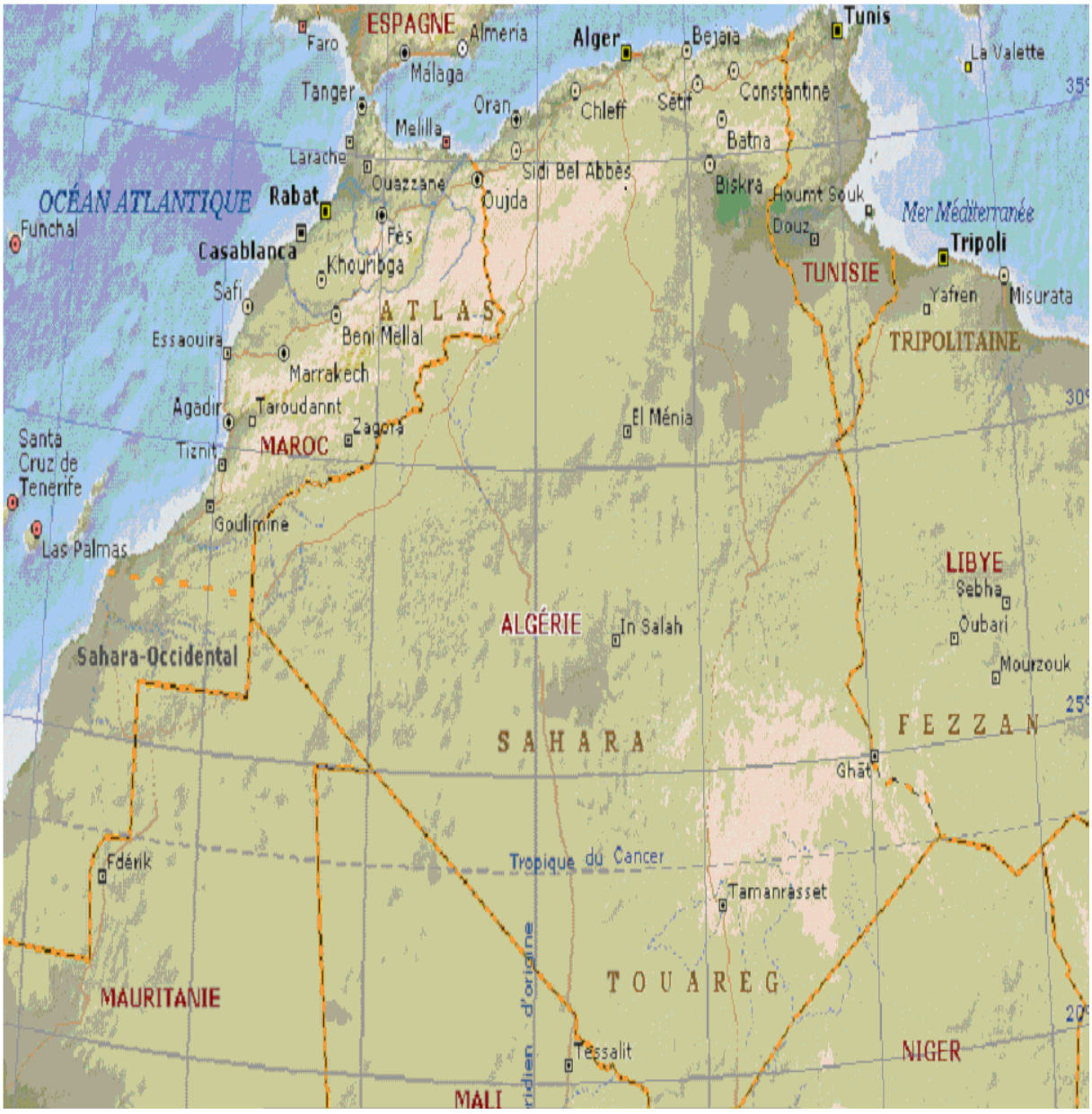

المصدر: نقلا عن قيادة الدرك الوطني – الشراقة – الجزائر

الهجرة غير شرعية الداخلية:

إذا كانت الجزائر بالرغم من تحسن ظروفها الاقتصادية لا تزال بلد تنجح فإنها في طريقها إلى أن تتحول ببطئ و لكن بشكل كبير و أكبر إلى بلد استقبال للمهاجرين، نذكر التعداد العام للسكان و السكن لعام 2008 أن عدد الأجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 95 ألف أجنبي أي 0.3% من العدد الكلي لسكان البلاد، و لا يتضمن هذا الرقم الأجنبي الصحراريين بشكل أساسي المتضمن في معسكرات في منطقة تندوف في أقصى الجنوب الغربي، و لا يتضمن بطبيعة الحال المهاجرين غير شرعيين و أقليم راعايا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كما ذجر تحقيق أجرته عام 2005 اللجنة الدولية للتعتا من بين الشعوب[1].

كما ينتبغي الغشارة إلى أن كثافة المهاجرين المتواجدين لبعض المناطق الجنوبية و على الخصوص بولاية تمنراست تحكم مساحتها للتحديد و آدرار التي لها حدود مع مالي و النزي على الشرق القريبة من ليبيا التي أصبحت اليوم تعرف دنيا ميكية كبيرة في مجال التهريب السلاح الإرهاب و يلاحظ أن العامل الجغرافي أكثر كبير في طرق تهريب المهاجرين في الجزائر و مراقبي كبقيات الأعداد له إذ في غالب الامر لا يكون هناك علاقة بين المهرب و المهاجر[2].

و لقد اكدت الارقام المستوردة في عدد الصحيحة الوطن الصادرة في 26 أبريل 2009م على تحويل الجزائر إلى بلد مستقبل للهجرة و في عام 1999م أحصت الوكالة الوطنية للأيدي العاملة الفعالة أجنبي أصبح عددهم حليا 32 ألف عامل أجنبي منهم 40% صنيتون يعملون أي الشركات الصينية العاملة في مشروعات العامة و مشروعات البناء و المنجات اليدوية كل جونية.

[1] تحقيق صحفي بعنوان الشباب و الهجرة لمزيد أنظر الرابط التالي www.arabicbablned.net/tahqip.sahgi/90-youthmigiration/412-algerien

[2] بين الارقام الواردة في دراسة أعرها مركز الوطني للاحصاء" كيف أن الجزائر تعد بالفعل بلد استقبال المهاجرين القادمين من افريقيا و جنوب الصحراء و خاصة من النيجر

و لا توجد أحصاءات رسمية عن الهجرة غير شرعية فيما عادا الاحصاءات التي نحصي عمليات إعتقال المهاجرين غير شرعيين و يرصد الباحث "محمد صاحب موزيت" في اسمام شر على موقع "Bable med" أن عملية الانتقال تلك حيث كانت 988هـ حالة في 2007 و أصبحت 7824 حالة في 2008.

أن التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية لتضامن مع الشعوب الذي سبق ذكره، بعد من الحقيقات النادرة التي قدرت غدد المهاجرين غير شرعيين الذين يعيشون على التراب الجزائري.

لقد قدر التحقيق الذي تبادل عنه من 2000 شخص طبق لتمثيل مما كل أجرته المنظمة غير حكومية فمنها أن هذا الرقم هو بالأحرى كالأقرب الواقع حيث يندفق مع الرقم المقدم من المفوضية العليا للأجنبي في الفترة منها 21500 يرجع الفارق بين الرقمين إلى أن مئات منظمة الأمم المتحدة لا تتضمن الاجنبين من مينات أخرى غير المنبيات الإفريقية[1].

تذكر درسة اللجنة الدولية للتعتامن مع الشعوب أن بالنسبة 40% من لمهاجرين من تعتبر الجزائريين المقصد النهائي أما بالنسبة 40% الاخرى قضى مجرد مكان للمرور الأروبا و تمثل إلى 20% المسبقية موافق منتوعة مهما جددت لا يملكون وسيلة للعودة إلى بلدانهم لاجئون .....الخ.

و في هذا السياق أصبحت ولية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري تلقب بالعاصمة الإفريقية "كونها أكيد البلدان أو الولايات في الجنوب الجزائري استقطاب للمهاجريين غير شرعيين النازحيين من مختلف البلدان الإفريقية بحثا عن معيشة أفضل و حروبا من الفقر و الحروب الأصلية و تبع عن ذلك تزايد خطر لعمليات التعديب بكل أثرها لاسيما الأسلحة و المخدرات و الاطفال فضلا عن تزايد حالات مرض السيدا مع وقع مصالح أمن الجنوب إلى اتخاذ اجراءات أمنية مشددة للحد منها لكن المهاجريين غير شرعيين.

إستحداتدا تقنيات جديدة للمتربة كشراد بطاقات هوية لسكان تمنراست المتوافدون ليتحولوا بذلك إلى مواطنين جزائريين بالوثائق الجوائر تبدو أجدت تحقيقا بولاية تمنراست و كذا عن يجود شبكلت دائمة الضبتا تهرب الأسلحة و المخدرات و المتاجدة بالأطفال.

[1] التحقيق الصحفي، المرجع السابق.

تفيد بعض المعلومات المتحصل عليها بمجرد ظاهرة خطيرة وجد رائجة في تمنراست في عدم ابلاغ بعض سكان تمنراست عن موتاتهم من الجهتين و من كل الاعمر و عدم تسجيلهم في سجلات الوقيات على مستوى مصلف بلديات الولاية قصد يعيد للمهاجرين الأفارقة بمبالغ مالية تقدر يالمائتين.

إحصائيات الهجرة غير الشرعية من سنة 2001 إلى غاية السداسي الاول لسنة 2006.

		2001	2002	2003	2004	2005	01 Semestre 2006	TOTAL
	Affaires	682	874	1005	1219	1410	816	6006
SEXE	Masculin	3591	3850	4609	5944	6519	3399	27912
	Féminin	682	268	261	273	117	82	1683
	Total	4273	4118	4870	6217	6636	2381	29595
Groupe d'age	Moins 18 ans	98	158	258	208	389	235	1346
	18-29 ans	2641	2478	2903	3755	3920	2010	17707
	29-40 ans	1269	1216	1415	1913	1908	1021	8742
	Plus de 40	265	266	294	341	419	215	1800

	ans							
Suites Judiciaires	Ecroués	1854	1117	1200	1217	1539	843	7770
	Libérés	162	342	434	450	316	150	1854

الأجانب الموقوفون في إطار الهجرة غير الشرعية مع المتابعة القضائية من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2006

	2001	2002	2003	2004	2005	السداسي الأول 2006
أطلق سراحه	162	352	434	450	316	150
أودع السجن	1854	1117	1200	1217	1539	843
الطرد	2257	2659	3236	4550	4781	2488

المصدر: قيادة الدرك الوطني – الشراقة – الجزائر

الأجانب الموقوفون في إطار الهجرة غير لشرعية حسب لسن من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2006

	2001	2002	2003	2004	2005	السداسي الأول 2006
أقل من 18 سنة	98	158	258	208	389	235
18-40 سنة	3910	3694	4318	5668	5828	3031
أكثر من 40 سنة	265	266	294	341	419	215

المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية الى اوربا.

ان الجزائر بحكم موقعها الجغرافي أصبحت نقطة عبور و مقصد الأفواج من الأجانب الأفارقة و المغاربة أصبحت تحتضن أعداد هائلة بالقبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق و وسائل متعددة هذه الأفواج وجدت مجالا لتحريكها و مرورها في ولايات الجنوب الكبير و خاصة ولايات اليزي، تمنراست، أدرار و كذلك بعض المناطق الغربية كمغنية بولاية تلمسان.

إن الهجرة غير شرعية للأجانب ظاهرة ضخمة في بعدها الاجتماعي و الأمني مما يجعل منها مشكلة كبيرة للجزائر و الحالات الأكثر تكرار للدخول غير شرعي للأراضي الجزائرية توجد على الحدود مع مالي و النيجر في الصحراء حيث شهد هذا الاقليم تحركات سكان مرتبطة بالاقتصاد "الطوارق و الرحل" و التنقل الحر تقريبا في إطارتنظيم اقتصاد المقايضة المعروف في هذه المنطقة"[1].

إن الحالات للهجرة الجديدة الوافدة غير شرعية التي أقضت عنها السلطات الرسمية الجزائرية توحي بحركة جديدة اتجاه إقليم الشمال في الجزائر بهدف الوصول إلى أوربا هذه الهجرة العابرة لا يسهل قياسها فالدخول إلى الجزائر ليس دائما غير شرعي و لكن يبدأ وضع السرية حيثما تنتهي مدة الإقامة الشرعية.

كما كشف تقرير رسمي أن مصالح الأمن أوقعت أكثر من "ثلاث مئة شخص" من جنسيات أمنية مختلفة بتهمة الإقامة غير القانونية و الهجرة غير شرعية في الجزائر فيما تم طرد أكثر من خمسة ألاف شخص تحدد لهم الإفريقية خلال عام 2010 كما ذكرت تقرير للمديرية العامة للأمن الوطني أن مصالح الشرطة اوقفت 730 شخص ينتمون إلى جنسيات مختلفة في مختلف الولايات كانوا قد وصلوا إلى التراب الجزائري ترى بطريقة غير قانونية إذ انتمت مدة اقامتهم القانونية دون أن يغادروا البلاد و قدتمت احالة هؤولاء الموقوفين إلى العدالة للبحث في وضعيتهم.

و تؤكد إحصائيات شدت على موقع المديرية العامة للأمن الوطني على الإستنادات أي السلطات العمومية أبعدت 5232 شخص أجنبي من الجزائر, سبب الهجرة السرية و الإقامة غير قانونية

[1] فليبيا فارج: المجرة المتوسطية تقدير عام 2005 قد أنور مفيث و شديد يوش المعوقية الاوربية برنامج ميدا معهد الجامعة الاوربية 2007 ص 47.

أو الإقتضاء مدة التأشيرة خلال عام 2010 يتم بتهم4855 مهاجر سري و 345 شخص كانو يقيمون بطريقة غير قانونية و الشخص كانوا يعبرون بطريقة غير شرعية[1].

منحنى بياني يبين عدد القضايا بالجزائرفي اطار الهجرة غير الشرغية من سنة 2000 إلى سنة 2006

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القضايا	17	10	17	6	7	21	73

المصدر: قيادة الدرك الوطني – الشراقة – الجزائر.

إحصائيات الجزائريين الموقوفين بالخارج و الذين اتخذت في حقهم الطرد في إطار الهجرة غير الشرغية حسب السن خلال شهر جانفي 2007 فقط

	طرد قضائي	**طرد إداري**	**أوصلوا إلى الحدود**	**رخلوا جوا**	**المجموع**
أقل من 18 سنة	2	2	0	7	11
34-18	118	237	24	76	455
50-35	42	113	6	48	209
أكبر من 50 سنة	3	7	3	37	50
المجموع	165	359	33	168	725

[1] جريدة الخبر اليومي، العدد: 2010/08/01

المصدر: قيادة الدرك الوطني – الشراقة – الجزائر

المبحث الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية.

تجلب الاهتمام بظاهرة الهجرة على عدة مستويات ففي الدول الأوربية بدأت خطط مكافحة الهجرة غيرمشروعة على أشدها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين و التي أصبحت تمثل خطرا اجتماعيا وثقافيا تشير نوعا من القلق بين سكان هذه البلاد و اخذت تصدر تشريعات مشددة لتنظيم و تحجيم الهجرة كما حدث في فرنسا لضمان إندماج الأسر المهجرة في المجتمع كما إهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة و أصدرت تقريرا خاصا عن الهجرة الدولية و التنمية مايو – 2006"[1].

و فيما يلي سنتناول تلك الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير المشروعة

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية:

تشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر و الأخطر، حيث تزيد هذه الظاهرة من معدلات الجريمة وتنوعها خاصة عند عدم التعرف على مرتكبيها فقد تساعد الهجرة غير شرعية في دخول الأسلحة والمتفجرات و الدخائر لزعزعة أمن الدول و كذلك ظهور الأفكار المتطرفة و تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعي إلى زعزعة الأمن داخل البلاد"[2]. دون أن ننسى الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد حاجياته أو ترويج المخذرات أو الإنخراط في شبكات الدعارة.

[1] مغاوربي شليبة الابعاد الاقتصادية لهجرة العمالة مجلة السياسة الدولية العدد 165–2006

[2] لواء و دكتور: حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 10.

تزيد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تشغل و عند المهاجرين في الهجرة بالخداع و القمع و القهر العقلي و الجسدي"[1].

و تشير الدراسات إلى أن تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني و السياسي فقد تم زرع عملاء و عناصر مخربة وسط المهاجريين غير الشرعيين، مما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لأحداث غلاغل و نزاعات في الدول المستقبلة"[2]. فالاتجار بالبشر هو نوع من العبودية الحديثة و هي في واقع الأمر جريمة ضد الانسان ذاته و إمتهان للكرامة و آدميته بصورة تفوق كونها جريمة ضد الدولة والمجتمع.

الا تجار بالبشر جريمة ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة و متجددة في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد و البطالة و عدم الأمان الاجتماعي و الدول المصدرة هي عادة دول فقيرة اقتصاديا و تعاني مشكلات اجتماعية اقتصادية و أخلاقية أما الدول المستوردة فهي الغنية اقتصاديا و المتمتعة بقدر عال من الرفاهية و الرخاء الاقتصادي و لكن تعاني في نفس الوقت من التخلف الأخلاقي و ضعف الوازع الديني من هاته الدول: الو.م.أ دول الخليج، دول الشرق الأوسط غرب أوربا لما تقدمه من فرص للعمل و تهيئة لحيات أفضل"[3].

و هناك أنواع من الاتجار بالبشر منها تقديم عمل غير مشروع أصله يتمثل في دور الاستغلال الجنسي و ممارسة البغاء و نزع الأعضاء حيث يتم ذلك طواعية منه او كراهية و يتمثل هذا الأخير في استعمال القوة، الخطف، الاحتيال، النصب، و غيرها من الصور الأخرى.

و عادة ما يكون الضحية من النساء و الاطفال دون التنفيذ بسن معينة و يحصل هؤلاء على مقابل لاستغلالهم عادة ما يكون ضئيل لا يكفي لسد التزاماتهم"[4].

و مع التقدم التكنولوجي في مجال الانترنيت هناك بعض المواقع التي تتعرض و توزع صور الأطفال الأمر الذي دفع بالمشرع الأماراتي في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مادته 17 إلى

[1] لواء و دكتور: حميدي شعبان، مرجع سابق، ص 11

[2] عثمان الحسن محمد نور جاسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 81.

[3] سوزي عدلي فاش الإتجار بالبشر – منشورات الحلبي الحقوقية ط1- بيروت، لبنان، 2008، ص 12.

[4] سوزي عدلي فاش، مرجع سابق، ص 12-15.

تجريم الاتجار بالبشر ليشمل ذلك كل من انشأ موقعا أو نشر معلومات على الشبكة بقصد الاتجار بالأشخاص أو تسهيل التعامل فيه ذلك يعاقب فاعله بالسجن، و هي تعتبر من الجرائم العمد، التي تقوم على القصد الجنائي العام لعنصرية العلم و الارادة"[1].

و لقد جرم المشرع الجزائري هذا النشاط غير المشروع بموجب القانون رقم (09/01) المؤرخ في 25 فبراير 2009.

المطلب الثاني : الانعكاسات الاقتصادية

تحدث الهجرة سواء مشروعة أو غير مشروعة من الناحية الاقتصادية تأشيرات متنوعة الايجابية و السلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلة لها.

أ) الدول المستقبلة للهجرة:

هناك آثار إيجابية حيث اصبحت الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة و المتميزة في اقتصاديات هذه الدول و التي بفضله استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للامكانيات و الموارد المتاحة لها مما ترتب عليه التطور و زيادة الدخل القومي و رقابة المجتمع"[2].

و مع ذلك فإن الأمر لا يخلو من الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة تتمثل في:

1- تفاقم مشكلة البطالة لعدم توفر فرص العمل لأبناء الوطن.
2- عدم دمج المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة بعد أحداث (11 سبتمير 2001)"[3].
3- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازنة للعمالة المسؤولة التي تقبل بأجور أقل و شروط عمل قاسية"[4].

---

[1] عبد الفتاح البيوسي حجازي، الجريمة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي د.ط، الاسكندرية، 2008، ص 02.
[2] لواء و دكتور حمدي شعبان الهجرة غير مشروعة (الضرورة و الحاجة) مركز الاعلام الأمني 2006، ص 09
[3] لواء و دكتور: حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 09.
[4] عثمان الحسن محمد نور – ياسر عوض الكريم المبارك- الهجرة غير المشروعة و الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د/ط، الرياض 2008، ص 83.

4- الإخلاء به لبيان سوق العمل و عدم توازن بين العرض و الطل

ب) بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:

فالايجابيات تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق من مواطنيها المهاجرين حيث بلغت عام 2005 نحو 200 مليار"[1]. أما السلبية يمكن إجمالها فيها يلي:

1- ندرة الكفاءات و المتميزين مما يؤدي إلى حدوث اختلال مهني انتشار.

2- المشاريع الوهمية.

3- تزايد جرائم غسل الأموال"[2].

4- الشعور بعدم الولاء لمؤسسات الوطنية نتيجة المقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه و ما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

5- دور التحويلات المالية في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الاتفاق الاستهلاكي

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية

يرصد المحللون الاجتماعيون عديدا من المشاكل الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في البلاد المستقبل للهجرة أو المصدرة لها و قبل الإشارة إلى سلبياتها ينبغي التطرق إلى حقيقتها حيث أن 98% من المهاجرين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20-45 سنة يترتب عنها ما يلي:

1- ظاهرة الزواج من الأجنبيات:

و هذا راجع لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع لوجوده الأمن داخل الدولة غالبا ما ينتج عنه الطلاق و بالتالي مشكلة نسب الأطفال و بالتالي ظهور جيل غير سوي من الشباب"[3].

2- ترسيخ قيم دونية، العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين"[1].

---

[1] مغاربي شلبي، مرجع سابق، ص 50.

[2] عثمان الحسن محمد نور -يا سر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 83

[3] د/حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 10.

3- دخول عادات غربية على المجتمع، و ظهور قيم جديدة و ثقافات دخيلة مثل التسول، التسكع، و البطالة.

4- ظاهرة الاقليات:

الذين يتواجدون في أماكن معنية تجمعهم ثقافة خاصة فيحاولون إثبات وجودهم بالضغط على المجتمع بالإثبات وجودهم قد تصل أحيانا إلى العنف و التدمر.

5- مشكلات الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية لأبناء الدولة

كما أن العمالة غير المشروعة قد تكون مصدر النشر الأوبئة و الأمراض مثل الإيدز، التهاب الكبد الوبائي إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانيات اللازمة لنفقات العلاج و غايتهم يدخلون في منظمة لتأمين الصحي.

و هناك آثار تلحق بالمهاجر نفسه ففي

البداية يبحث عن عمل للحصول على المال و المأوى، ثم يمر بمرحلة العزلة و عدم الانسجام و من تطوراتها القلق، الاكتئاب، الشك، و العداء ثم الأنهيار النفسي أو يصاب بالفطام و عدم الانتماء.

و أخيرا و مما سبق يخلص إلى أن المفهوم الحديث للهجرة يرتبط بتطور الامم و القوانين الوطنية و المواطنة رابطة تربط الفرد بدولته يمتلك بموجبها حقوق و تقع على عاتقه واحد حقوقه الإقامة في البلد الذي ينتمي إلى و لكن الإقامة لغير المواطن تتعرض لشروط مسطرة من طرف قانون الهجرة و ظهور الدولة القومية جعل الهجرة قضية سياسية"[2].

[1] عثمان الحسن محمد نور باسر الحوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 82

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 02.

خلاصة الفصل:

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا، و بشكل مقلق خصوصا في السنوات الأخيرة، فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة، و لكنها تحولت إلى هجرة غير شرعية بعد أن قيد الانتقال من بلد إلى آخر و وضعت التأشيرات يجب احترامها للدخول إلى دول الاستقبال الأمر الذي يصعب على الكثير من الحالمي بالهجرة الحصول على هذه التأشيرات مما يضطرهم إلى التزوير أو التسلل عبر الحدود خفية ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية هناك عوامل طرد كبيرة تدفع بالشخص إلى السعي للهجرة غير شرعية أهمها العوامل الاقتصادية نقص فرص العمل و العوامل الاجتماعية، و عدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته و عوامل سياسية و المتمثلة في فشل الحكومة في اعداد برامج تنموية ناجعة بالاضافة إلى العوامل لمحفزة الأخرى من تأثير الاعلام و القرب الجغرافي، و كما لعب الإغراء دورا كبيرا في هذه الظاهرة، حيث من العوامل السابقة يرى الشخص لراغب في الهجرة و المهاجر أن الضفة الاخرى هي الجهة المنتظرة.

الفصل الثالث
آليات التصدي للهجرة غير الشرعية وفق المقاربة الجزائرية

تمهيد:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية لها أبعاد خطيرة على مستوى الوطني (الدول المصدرة) و على المستوى الخارجي (الدول المستقلة) لما تحمله من تداعيات خطيرة و أثار سلبية على المجتمعات المستقلة و المصدرة و على حد سواء لذلك عمدة الدولة إلى تجزئتها و فرض عقوبة على مرتكبيها لذلك كان لا بد من تحديد أركانها ووضع عقوبات من شئنها أن تخفف من حدة هذه الظاهرة و تعالجها و الأهم في ذلك كله هو سلك السبل الكفيلة للوقاية منها و علاجها ويقع ذلك على عاتق المجتمع كأفراد و على عاتق الدولة باعتبارها صاحبة المهام المتمثلة في الحفاظ على أمن و استقرار شعبها .

المبحث الأول: آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية

يقع على عاتق الدولة التي تعاني من موجات الهجرة غير الشرعية سواء الواقدة إليها أو الخارجية منها القيام بمجهدات للتصدي لهذه الظاهرة و هذا لا يقع على الحكومة و حدها و لكن الأمر يستدعي أن تقوم بذلك الدولة شعبا و حكومة .

المطلب الأول: آليات الاجتماعية و الاقتصادية

إن الطبيعة البشرية ليست دائما ثورية و كتجدده عند كل الناس و لذلك يحلل " هربرت ريد" الجانب التقليدي الراكد منها فيقول : " هناك العديد من البشر الذين يجدون الأمل وسط العداد الكبيرة ، و يجدون السعادة في أن يبقوا مجهولين ، و الكرامة في العمل الروتيني ،إنهم لا يطيحون إلا أن يكونوا مجرد رأس في قطيع يسوقه راع أو جنودا رهن أشارة قائد ، أو عبيدا تحت سطوة طاغية "

ولا يتطور منهم سوى قليلون الذين يشتغل داخلهم الطموح ليصبحوا الرعاة و الرؤساء و القادة لأولك الذين اختاروا بمحض إرادتهم أن يكونوا منقادين و تابعين[1] هذا تماما حال المهاجر غير الشرعي أو الراغب فيها على السواء.

الفرع الأول: التربية و التعليم

المفهوم المعاصر للتربية يعود إلى المفهوم الإسلامي لها بطلب العلم من المهد إلى اللحد ، و تبدوا التربية بضوء هذا المفهوم كعملية تثقيف مجتمعي تبدأ من لحظة الولادة الأولى و تنتهي مع أخر لحظة في الحياة و تتشارك في هذه العملية المستمرة التربية العائلية و التربية الدينية و التربية المدرسية و التربية المهنية و التربية الدفاعية و التربية الإعلامية و التربية المدنية و تقوم بدورها في تكوين شخصية الإنسان و في توجيه سلوكه[2]

[1] نبيل راغب:هيبة الدولة التحدي و التصدي ، دار غريب ، د ط ، القاهرة ، ص 67

[2] حسن صعب: الإنسان الربي و تحدي الثورة العملية و التكنولوجية ، دار العلم للملايين ، ط 2، لبنان،1981،ص 120

و التعليم هو سلاح الأمة الذي تواجه به كل تيارات الغزو الثقافي و كل محاولات التغريب و طمس الهوية ، وهو صمام الأمان في أمنها القومي [1]

إن وظيفة الأسرة هو ضمان الأمن لأفرادها و تربية أفرادها ، ومن خلالها يتعلم هؤلاء الأطفال لغة،عادات وتقاليد جماعتهم و يكونون شخصيتهم عن طريق تقليد و تقمص الأولياء ويمرون من التمركز حول الذات إلى الآخرين[2] و البناء الثقافي الذي يتعرض له الفرد يتم من خلال التوفيق بين دوافعه الخاصة و بين مطالب و اهتمامات الآخرين[3] فالطفل تدريجيا يتعلم كيف يندمج مع عالمه الأسري و إستدخال الموصفات الأولى عن الأخلاق و الثقافة و التعريف على معايير و قيم المجتمع الذي يعيش فيه، فهو يتصرف وفق الأطر التي تفرضها التربية التي يتحصل عليها [4]و بالتالي يدخلها ضمن بنية الشخصية[5] و تكوين علقة و تشكيل إنسانية [6]و رغم أن هذا التكوين يوصف بالحياد و الاستقلالية إلا أن في الواقع إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي الموجود[7] إذا كانت الأسرة هي عامل النشأة الأولى و هي كذلك عامل موجد للانحراف[8] إذا غيب دورها في نشأة اجتماعية سليمة ،فنقص العاطفة الأبوية نحو الأطفال و مواقفهم الصارمة جدا نحوهم قد يؤدي إلى ظهور صراعات لا حل لها ، وأحاسيس بالذنب يحاول الفرد التغلب عليها عن طريق القيام بتصرفات خاطئة و منحرفة فيما بعد[9] و تأتي بعدها المدرسة إذا غيب دورها التربوي التوعوي أيضا ، ومن ثم فإن جماعة الرقاق تساعد على المخاوف و تفادي مشاعر الذنب الناتجة عن مخالفة القانون ، فالجماعة مصدر لشجاعة الفرد ، و مصدر لتبرير سلوكه [10]

---

[1] أحمد برقاوي و أخرون: الدولة الوطنية و تحيات العولمة في الوطن العربي ، مكتبة مدبولي ، د ط ، القاهرة 2004، ص 205،206

[2] Nordet Sillamy Dictionnaire De la psycologie n ed paris larousse 1996 p .106

[3] A- percheron lunivers politigdes enfant Armand colin paris 1974 p 70

[4] Jean pierre citeau Brigitté engelhardt bitrian introduction a la psyehosociologie :conceptset etudes decas Armand colin Paris .1999-p104

[5] G-Rochert introduction a la sosociologie general –HMM- Montreal 1986 p82

[6] Noella Barquin et col :Dictionnaire de philosophie –Armand colin Paris 1995 p 100

[7] E. durkhaim : education et sociologie PuF Paris P 42

[8] Patricia H aniga lajeunesse difficulté Québec : press e l'university du Québec 1997 p 205

[9] Adolfo fernandez Z oila : Frent et les psycanalyses ed frnand Nathan Paris 1986 p 185

[10] Patricia Haniga op – cit – p 227

الفرع الثاني: كيفية مراجعة مواقف و الإحباط

مواقف الاحتياط حتمية لا يمكن إلغاؤها كلية من حياة الإنسان، ولكن كل ما هناك هو تقليل شعور الإنسان بها ، و يمكن أن يأتي ذلك عن طريق :

أ- تدريب الإنسان وتعويده على تحمل قدر معين من الإحباط مند الصغر دون سيؤثر فيه هذا الإحباط تأثيرا سيئا ، و ذلك أن الحياة لا يمكن أن تعطي للإنسان كل ما يريد ، متى و كيفما ، و أينما يريد فإذا كان الأبوان يلبيان مطالب ابنهما كلها ، فإنه سوف يصدم عندما يخرج إلى العالم الخارجي

ب- يتعين على أفراد ألا يخلق هوية سحيقة بين مستوى طموحه و مستوى إنذاره ، بمعنى ألا يبالغ في طموحاته و تطلعاته و أماله و أهدافه حتى لا يعجز إمكانية المادية و الجسدية (الجسمية)

ج- يمكن للإنسان أن يتحاشى الوقوع في كثير من مواقف الإحباط و بحيراته على طريق اتقان وضع الخطط ، و البرامج التي يرسمها لنفسه و عمل حسابات دقيقة لكل المتغيرات و الاحتمالات حتى لا يتفاجأ لوجود عقبات غير متوقعة

د- ينبغي على الفرد أن ينمي قدراته و استعداداته و مواهبه و خبراته و تحصيل باستمرار[1]

الفرع الثالث: عوامل التقدم و النجاح في الحياة :

1- مقدار ما يتميز به الفرد من الصبر و المثابرة و الجد و القوة للاحتمال

2- مقدار ما يتمتع به من الطموح و الأمل و الرجاء و التفاؤل

3- مقدار ما يوجد لدى الفرد من الدفعية و الرغبة و الحماس و الاهتمام يعمله

4- مدى تمشي عمل الإنسان مع اهتماماته و رغباته و هواياته

5- مبلغ تمتعه بالصحة (الجسمية ، الصحية ، النفسية)

6- مقدار تكيفه النفسية و الاجتماعي والعائلي و الأسري

7- كثير من السمات الخلقية كالإخلاص في العمل و التفاني فيه و تكوين الجهد له و الأمانة و الصدق و الجدية و تحمل المسؤولية و الشعور بالواجب

8- القدرة على التخطيط بين الأهداف و الوسائل و الخطط

[1] عبد الحمن محمد العيسوي : المجرم الشاذ، دار الفكر الجامعي ، دط الإسكندرية ، 2005، ص141

9- الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في المجتمع

10- مقدار ما يتوفر الإنسان من التراث العلمي أو الميراث الثقافي[1]

الفرع الرابع: الأمن الاجتماعي

تتناول دراسة الأمن الاجتماعي في العالم العربي المعطيات المتوفرة حول تأمين المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع العربي على أسس سليمة تضمن لأبنائه الاستقرار النفساني و المعيشي و بالتالي الاقتصادي و السياسي و كذلك عرض لصورة ما يعتري هذا المجتمع من اهتزاز نتيجة الانحراف و الإجرام تمهيدا لدراسة أسياسة و سبل معالجتها و الوقاية منها

ولاشك أن تأمين المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع العربي مرتبطة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية[2] فبقدر ما يكون عملية التنمية هذه متقدمة في تحقيق المنجزات بقدر ما يكن الميدان مهيأ لقيام أمن مبني على أسس ثابتة في دعائمه و مقوماته .

إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع و المركب متعددة ، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية ، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية و السعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت لتحقيق هذه الأهداف المتعددة و من أهم هذه الأهداف.

أ – زيادة الإنتاج السلع و الخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبسر ، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر و العوز و الجهل و المرض

ب – رفع مستوى الحياة البشرية التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية

ج – تحرير الإنسان من الاستغلال و المهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته[3]

[1] عبد الرحمن محمد العيسري : الجريمة بين البيئة و الوراثة ، منشأة العارف بالإسكندرية د ط ، مصر 2004 ، ص 153-154

[2] مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي ، ج ح ، مؤسسة نوفل ، طح ن بيروت ، لبنان 1987ص 332

[3] إبراهيم العيسوي : التنمية في عالم متغير ، طح، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص 21

المطلب الثاني: الآليات القانونية و الدولية

أ) الآليات القانونية:

تتجلى الحاجة إلى العامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني في مكافحة الهجرة غير شرعية ، وهي الظاهرة لم تتوقف عن النمو مطلقا ، وذلك من خلال إجراء التغيرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم 11-08 بتاريخ 21 يوليو 2008 الخاص بدخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد[1]

حيث تعتزم الجزائر بحسن السيطرة على تدفقات الهجرة وهي الظاهرة التي تواجهها السلطات باستمرار، لأنها تفتح الطرق أمام الهجرة غير قانونية لا على السيطرة عليها وقد غير القانون الجديد بقدر ما يعتبرها الشرعيات السابقة بشكل جذري مما يتعلق بحالة الأجانب المنصوص عليها في القانون رقم 212-66 بتاريخ 21جويلية 1966 و التي أضيفت قديمة التي يجاوزنها الأحداث و التغيرات الجديدة التي طرأت على مجال الهجرة[2]

وبإتخاد التدابير الوقائية تعاملت الهيئة الشرعية الجزائرية مع مشكلة الهجرة غير قانونية من خلال تبني المهاجرين غير الشرعيين عن قرارات دخولهم الجزائر مسبقا بالإضافة إلى ذلك قدمت إجراءات قمعية صارمة يتم تطبيقها على الأجانب حال عدم الامتثال لشروط المفرودة بموجب القانون و أحد هذه الإجراءات القمعية.

الأول: في مجال مكافحة الهجرة غير قانونية و الذي يعد إجراءا إداريا بطبيعته و منصوصا عليه في القانون هو لترحيل لمن يشكل وجوده تهديد للأمن العام و لأمن الدولة و للمصالح الوطنية و كل الأسباب التي يمكن الاسناد إليها لتبرير قرار الترحيل[3]

[1] تم نشر القانون رقم 11-08 بتاريخ 11 يوليو 2008 الخاص بدخول و خروج وإقامة وتنقل الأجانب في الجزائر في الجريدة الرسمية العدد رقم 232 بتاريخ 22 يوليو 2008

[2] تجدر الإشارة إلى القانون رقم 212 ن 66 بتاريخ 21 يوليو 1966 / تم تطبيقه حتى عام 2008 أي لمدة 40 عام تقريبا

[3] المادة (30) من القانون.

و نص أيضا القانون الجزائري بيان إلى جانب عليها مزيدا من الإجراءات القضائية الصارمة لمكافحة الهجرة غير قانونية وتمت غرامات متنوعة تسدد إلى عدم الوفاء بالإلتزمات يرفع الإقرارات الخاصة بالأجانب، أما بالنسبة لسحب فهذا يعني أنه يمكن التحكم على مرتكب مخالفة القانون بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر (06) و القصد من هذا التشدد في العقوبات التي يمكن أيضا مضاعفتها بفرض الغرامات هو ردع مكافحة الهجرة غير قانونية[1]

وتكون العقوبة بالسجن من 05 سنوات إلى 10 سنوات وغرامة من 300 ألف د ج إلى 600 ألف دينار جزائري عند ما ترتكب المخالفة المذكورة في الفقرة الأولى مع أحد الظروف الآتية:

- حمل السلاح
- استعمال وسائل النقل و الاتصال و تجهيزات خاصة أخرى
- ارتكاب المخالفة من طرف أكثر من شخصين عندما يكون عدد المهاجرين غير شرعيين الذين تم إدخالهم أكثر من شخصين
- عندما ترتكب المخالفة في ظروف من شأنها تعريض الأجانب مباشرة لخطر أتي للموت أو بجروح تحدث بطبعتها تشوها أو عاهة مستديمة
- عندما تكون المخالفة من شأنها تحديد الأجانب لظروف المعيشة أو النقل أو العمل أو الإجراء لا تتلاءم مع الكرامة الإنسانية
- عندما تؤد المخالفة إلى إبعاد قهر الأجانب (الأجانب القصر) عن وسطهم العائلي أو حتى محيطهم التقليدي[2]

وبخصوص الإجراءات التي أقرها القانون لفعل نقل المهاجرين بطريقة غير قانونية فيمكن أن نلاحظ أنها منقسمة إلى نوعين الأول ذات الطابع مدني جاءت في المادة 35 التي يلتزم بدفع غرامة مدية جزائية تتراوح قيمتها مابين 150 ألف د ج إلى 500 ألف د ج كل ناقل يقوم بنقل أجنبي إلى الإقليم

[1] الغرامات المنصوص عليها في المادة 39-40-41 من القانون

[2] بالا حظ من خلال هذه الظروف مشدد أنما لا تختلف عما جاء به قانون 09-01 و انما تصب في خانة الحرية عبر الرهينة المنظمة و لذلك تساءل عن السبب الذي جعل المشرع يقدر أحكاما خاصة بدخول الأجانب في هذا القانون و أخرى خاصة بتدابير الخروج غير الشرعي من الإقليم الوطني مع كل حالتي تعتبر تهريبا للمهاجرين القانون رقم 08-11 مرجع سابق

الجزائري قادما إليه من دولة أخرى سواء كان ذلك بنية الاقامة أو العبور، بشرط أن يكون الشخص المنقل غير حائز لوثائق السفر القانونية أو لتأشيرة المفروضة عليه بموجب القانون أو الاتفاقيات الدولية المطبقة عليه بسب جنسه.[1]

و النوع الثاني هي عقوبات ذات الطابع جزائي نصت عليه المادة 46 تمس الجانب البدني و المالي في أن واحد تنص على أنه " يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى خمس سنوات (05) و بغرامة من 60ألف إلى 200 ألف د ج لكل شخص يقوم بصفة مباشرة او غير مباشرة بتميز أو محاولة تسهيل دخول أو نقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية [2]

ويسعى القانون الجديد لعام 2008 إلى تسليم الرغبة في التعامل مع الهجرة في إطار قانوني مهم وفقا لوقع تدفق لهجرة التي تواصل نمو دون توقف علاوة على كل ذلك فإن تطور الجريمة المنظمة عبر الوطن و ظاهرة الإرهاب قد أجبرت الجزائر على مواجهة هذه التحديات الجديدة التي تطلب السيطرة المطلقة على تنفل الأفراد لاسيما عبر حدودها لألا تصبح للهجرة غير قانونية قوة موجهة للجريمة في كل مواجهة الأعداد الكبيرة من الأجانب المقيمين بشكل قانوني و أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأخذ في التزايد الذين يعبرون حدود البلاد سنويا في ذلك المئات من المواطنين الجزائريين الذين تحاولون بشكل يرمي الوصول في مخاطرة با لأرواحهم إلى الضفة الشمالية في البحر الأبيض المتوسط بات واجب على الجزائر لمراجعة و تعديل قانونيها المتعلقة بهذا المجال التي بقيت دون تعديل لسنوات طوال

و على ذلك فإنه من الطبيعي أن يمتدي القانون 11/08 على بعض الجزاءات العامة لمن يساعد أو يسهل أو يقوم بإدخال الأشخاص إلى الإقليم الجزائري ، و هذا على الدفع من أن المشرع لم ..... صراحة إلى تهريب المهاجرين من خلال هذا القانون[3]

ب – الآلية الدولية:

[1] على العكس من ذلك فإن القانون 01/09 يعاقب على نقل إخراج أي شخص من الإقليم الوطني حتى و لو كان الشخص حاملا للوثائق إذ ما تم ذلك من غير الأماكن المخصصة لعبور الحدود

[2] قانون رقم 11/08 ، مرجع سابق

[3] القانون رقم 11/08 مرجع السابق

علمت الجزائر على إستراتجية تتماشى و طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عادة للحدود و هذا بالتعاون مع عدة أطراف على رأسها دول الإتحاد الأوربي ومن هذا المبادرات كالمبادرة الأوربية 5+5 و التي جاءت لإحتواء و محاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للوسط و تشمل فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال و مالطا ، و كذا خمسة دول الضفة الجنوبية و هي الجزائر ، مغرب ، تونس ، ليبيا و موريتانيا ، إذ كان الهدف منها حسب قمة 2003 إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مساءل الهجرة غير الشرعية ، إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة الغير شرعية و محاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي نسبت إلى تلك الظاهرة ، و بتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة و ذلك متن خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور ، وكما يقترح المشرع أيضا على دول المصدرة مخالفة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح مابين 3 أشهر إلى 20 عاما بغرامات مالية من أجل إيجاد حلول بعقد عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس 2010 و قمة مالطا 2010 [1]

فتعاون الدول كأحد أفضل الحلول المطروحة لتدعيم سياسات مكافحة تهريب الأشخاص و جعلها أكثر فعالية ذلك على أساس أن العلاقات الدولية أصلا هي مسنة على منطق المصالح المتبادلة ، و أنه ليس من أي مصلحة أي دولة أن تستمر التدفقات غير الشرعية بهذا الشكل ، حتى ولو كانت مجرد مناطق عبور أو انطلاق للمهاجرين وتدعيما لهذه التوجهات نجد أن الأمم قد ركزت كثيرا على مصدر التعاون بين الدول إدراكا منها على أهميته.

[1] جمال عرفواوي " دول (خمسة + خمسة) اتيحت حلول الهجرة غير شرعية" تاريخ ..... 2016/04/02/سا=17:15 ..... على

Vttp : //magharelia . com / ar/ artivles / aur/ beatures / 2010/12/5 jeature -03 ? change locale =true.

فالبروتوكول نص في محطات عدة على ذلك بداية من الديباجة[1] التي أشارت إلى قدار الجمعية العامة 212/54 الذي حثت على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية و التنمية [2]

تم تبين أن من بين اعراض هذا البرتوكول هو تعزيز التعاون الدولي فيما بين الأطراف ، وخصوصا لما يتعلق الأمر بتهريب المهاجرين عن طريق البند الذي خصصت له حيزا بين نصوص البرتوكول[3]

ودعت أيضا إلى إنشاء قنوات خاصة بهذا العرض من خلال المادة 11 فقرة (6) وإلى تبادل المعلومات حول مناطق التهريب و الأشخاص المهربين و وثائق السفر و المساعدات التقنية فيما بين الدول و موظفي الهجرة و كل الموظفين الذين لهم علاقة بمكافحة تهريب المهاجرين[4]

كما دعت الأمم المتحدة أيضا إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول و المنظمات الدولية و المتخصصة وغير الحكومية ليس فقط بغرض مكافحة التهريب بل أيضا بهدف الوقاية منه و هذا ما تناولته الفقرة (02) من المادة 15 ، والتي أسندت إلى نص المادة 31 من اتفاقية باليرمو

و بدورها تمت الإفاقة مكافحة الجريمة عبر الوطن المنظمة في محطات عديدة عليها أهمية التعاون الدولي وتناولت إضافية إلى ما سبق ذكر الدعوة إلى التعاون في مجال اتخاذ القانون و ليس فقط فيما بين دول الأطراف و لكن حتى مع الدول التي لم تنظم إلى الاتفاقية والتي من الممكن أن تتم التعاون معها من خلال إبرام اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف[5] .

---

[1] نصت الفقرة 1 من الدباجة على أنه "... أن إتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر ينصب نهجا دوليا شاملا مما في ذلك التعاون و تبادل المعلومات و إتخاذ تدابير مناسبة أخرى ، ومنها تدابير إجتماعية ، إقتصادية على الصعيد الوطني و الإقليمي و الدولي برتوكول تهريب المهاجرين

[2] أنظر خذار الجمعية العامة 212/54 المؤرخ في 22 دسيسمبر 1999 ، بين أن الهجرة الدولية و التنمية دورة 54، بند 99 (ه) صارك في / فيفري 2000

[3] أنظر المادتين 07 و08 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

[4] المادة 10 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

[5] المواد من 27 إلى 31 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطن و المنظمة

التعاون بين الدول الإفريقية:

إن اعتماد إطار مرجعي للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي لحظة عمل من خلال العناصر التالية يهدف إلى التعاون الجدي و الفعال في مجال الهجرة غير شرعية بتبادل المعلومات و الخيرات ببرنامج خاص سمي "مواطني إفريقيا" بهدف إلى تحقيق الخطط التالية :

1- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقية في المهجر
2- الإدراج المنتظم لهجرة الإفريقيين من المهجر في برامج الإتحاد الإفريقي
3- الاشتراك الكامل للإفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للاتحاد الإفريقي
4- ضمان التعليم للجميع بحلول 2015
5- التنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية و تكتيف مكافحة الأوبئة [1]

و التأكيد على أن تكون إستراتجية الإتحاد الأوربي إتجاه إفريقيا تنص في تمويل التنمية و التضامن و رفض الهجرة الانتقائية للكفاءات الإفريقية بحيث يحقق هذا التعاون التزام الدول الأوربية اتجاه إفريقيا بتحقيق شراكة فعلية على احترام المصالح المشتركة التالية:

1- تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود
2- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات إستغلال الهجرة غير شرعية
3- إسناد قواعد بيانات حول طبيعة و أهمية و آليات غدارة الهجرة غير شرعية
4- تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حياة السكان الحدود مع التركيز الخاص على الجانب الاقتصادي و الثقافي [2]

[1] الأخضر عمر الدهيمي التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير شرعية ، دراسة الهجرة السرية في الجزائر تحت مقدم يوم 08 فبراير 2010 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص 21

[2] مرجع سبق ذكره ص 22

المبحث الثاني: آليات الجزائر في علاج الظاهرة:

المطلب الأول: الآليات السياسية:

رغم أهمية الآليات الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ألا أن الآليات السياسية كانت ضرورية للحد من مخاطر الهجرة الغير شرعية وتتمثل هذه الآليات في[1] :

الفرع الأول: حوار 5+5

لقد ظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر اكتوبر 1990، و شاركت فيه كل من فرنسا، جزائر، تونس، ليبيا، ايطاليا، المغرب و ذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية، و قد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر، و كان من المفروض عقده سنة 1992 ، إلا انه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا 1992 ،و تجمد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991_2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة 2001 برشلونة بمبادرة برتغالية.

_ ثم عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 ،كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين ، و بالتالي فالعمل مع هذه الدول ضرورة محتمة و ذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، و يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غيرا لشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجرو بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث أشهر إلى عشرون عاما و بغرامات مالية.

الفرع الثاني: بيان الرباط 2006:

في 13_07_2006 طلبت حوالي 60 دولة افريقية و أوروبية ومنها الجزائر مساعد المفوضية العليا شؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا و أوروبا ، و قد صدر بيان يتضمن أسس

[1] فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مرجع سابق، ص.ص.88-99

التعاون و في معالجة المشكلة مع احترام حقوق و كرامة المهاجرين و اللاجئين و توفير الحماية الدولية ، كما دعي البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها .

أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن الانساني من خلال اعتبارها تهديدا له فالجزائر أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين ، فموضوع الأمن كان و لايزال الموضوع الذي يدرج ضمن السياسة العليا التي تسعى و لفترة طويلة لتحقيقه من خلال مكافحة التهديدات التي تواجها بوضع العديد من الاستراتيجيات و الآليات الأمنية و السياسية و الاقتصادية

وختاما لهذا نجد ان الجزائر في سياستها الانسانية سعت الى :

• تسهيل تنقل الأشخاص بما سيسمح التنقل الأفضل للأشخاص بتقليص الهجرة غير الشرعية ، و من ثم الحد من دور شبكات الاتجار بالأفراد

• عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشان تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وعدم الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية فقط، و حتى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.

• تكثيف الجهود الدولية داخليا و خارجيا من اجل القضاء الفعلي على الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الآليات الإنسانية

قد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، من الشمال الإفريقي، بوابة الجنوب، إلي أوروبا حتى أصبحت هاجسا يؤرق بلدان المغرب ومنها الجزائر ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول العالم من أهم القضايا الإنسانية .

ومن هنا يثور التساؤل حول ما إذا كانت المقاربة الإنسانية التي انتهجتها الجزائر تعد من بين الحلول الناجعة لهذه المعضلة أم لا، وبعبارة أخرى ما هي أهم الآليات الإنسانية التي كرستها الجزائر للحد من الهجرة غير الشرعية ؟

الفرع الأول: دوافع الجزائر في تبني الآليات الإنسانية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تتعدد و تختلف تهديدات الهجرة غير الشرعية على المجتمعات وهذا ما جعلها ظاهرة خطيرة خاصة في العشرية المعاصرة ، و هذا في الأساس راجع إلى تزايد تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن المجتمعي خاصة بعد الثورات العربية في كل من تونس ، ليبيا ، مصر ، و سوريا التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم ، و سعيهم لتحقيق أمنهم ما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم[1].

وعلى هذا الأساس اختلفت التهديدات التي مثلتها الهجرة غير الشرعية و لازالت تمثلها للجزائر ولغيرها باعتبارها منطقة عبور و ذلك على أساس ارتباطها بالعديد من المتغيرات و الحقبات الزمنية .

وشكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرج خطير في تزايد الهجرة الغير شرعية، وأثرها السلبي على الأمن المجتمعي لذالك وجدت الدوافع التي شجعت تبني فكرة مكافحة الهجرة الغير شرعية وهذه العوامل.

الفرع الثاني: الآليات بموجب الاتفاقيات الأمنية (اتفاقية الإدخال– الاتفاقيات الأمنية المشتركة)

الاتفاقيات اتفاقية الإدخال:

سعت الجزائر، و في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام و عقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية ، و من اجل ذلك عملت إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها.

إذ حاولت الجزائر إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان المجاورة . .

[1] مارتن فيليب وودغرن جوناس، الهجرة الدولية –تحد عالمي، ترجمة فوزية سهاونة، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، الاردن. ص.111

الاتفاقيات الأمنية المشتركة[1]:

تبنت الجزائر سياسة التعاون المشترك مع دول الساحل الافريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية و أخرى جماعية أهمها:

الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والنيجر: و بموجب هذه الاتفاقية تنظم الجزائر والنيجر دوريات مشتركة وتنسيق متبادل.

الاتفاقية المبرمة بين الجزائر ومالي: و تقضي أيضا بعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين .

اتفاقية ايطاليا و الجزائر :بموجب هذه الاتفاقية ، تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين و قد تم ترحيل أكثر من مليون شخص و قد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2008_2009.

المطلب الثالث: المساعي الإقليمية للجزائر في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

شكل ولا يزال موضوع الهجرة غير الشرعية حيزا واسعا من اهتمامات العديد من الوحدات السياسية ، سيما التي تمثل محور عبور او ملجأ للنازحين او مرتعا للحروب والصراعات الاثنية الداخلية ،حتى اضحت احدى التحديات الكبرى التي تؤرق صانعي القرار لما تمثله من خطر على الامن الوطني والإقليمي، الامر الذي فرض ضرورات وضع مقاربات اقليمية واستراتيجيات مشتركة امنية وتنموية لمواجهة التحديات والتهديدات المرتقبة.

وتبعا لذلك سعت الجزائر بمعية تجمع دول الساحل الافريقي وجنوب الصحراء التابع لمنظمة الاتحاد الافريقي_باعتبار ان دوله تعد موقعا خصبا لنشاط الظاهرة ولوجود تراكمات وازمات امنية اقتصادية اجتماعية جراء استفحال الظاهرة الى ايجاد مقاربة اقليمية تحصينية لتهديدات هذه الظاهرة ووضع معالجات جماعية لها **أولا: – التعريف بتجمع دول الساحل والصحراء:**

[1] فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية " في مجلي: دراسات تربوية، العدد4 جوان 2010 ص.ص.45-77

تجمع دول الساحل والصحراء واحدا من التجمعات الاقليميةالفرعية التي تنتمي اليها الجزائر و التي شهدتها القارةالافريقية ، مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي الكوميسا ، والجماعة الاقتصادية كدول غرب افريقيا ايكواس ، واتحاد دول المغرب العربي الاتحاد المغاربي وغيرها.وهو منظمة اقليمية فرعية ذات طابع حكومي ، أنشئت سنة 1997 بهدف رعاية النشاط الاقتصادي والتكاملي بين دولها ، يسعى الى تنفيذ مخططات تنموية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الاعضاء ، وذلك من خلال توظيف الموارد والامكانات المتاحة في تلك الدول ، وفي المجالات المختلفة كوسيلة للتعامل الفعال والايجابي مع الحاضر والمستقبل ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية اقرت في وقت سابق اقامة مثل هذه التجمعات الاقتصادية الشاملة القارية ، ومن ثم فان تجمع دول الساحل والصحراء لايعمل بمعزل عن منظمة الوحدة الافريقية او الامم المتحدة أو المنظمات الاخرى ذات الصلة بالشؤون الافريقية ، وانما تربطه بجميع تلك المنظمات علاقات واوجه تعاون متنوعة[1].

واذا كان تجمع دول الساحل والصحراء قد بدأت نواته بست دول هي : ليبيا وتشاد والنيجر ومالي بوركينافاسو والسودان فقد ازداد عدد الدول الاعضاء لتصل الى ست عشر دولة بانضمام كل من جيبوتي وافريقيا الوسطى وجامبيا واريتريا والكونغو الديمقراطية والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا والجزائر ايضا بحلول عام 2002[2].

[1] طه علي أحمد، تجمع دول الساحل والصحراء، دراسة عامة ينظر في : http://fr.scribd.com/doc/95270282 بتاريخ: 2016/05/05 بتوقيت: 22:30

[2] موقع سابق

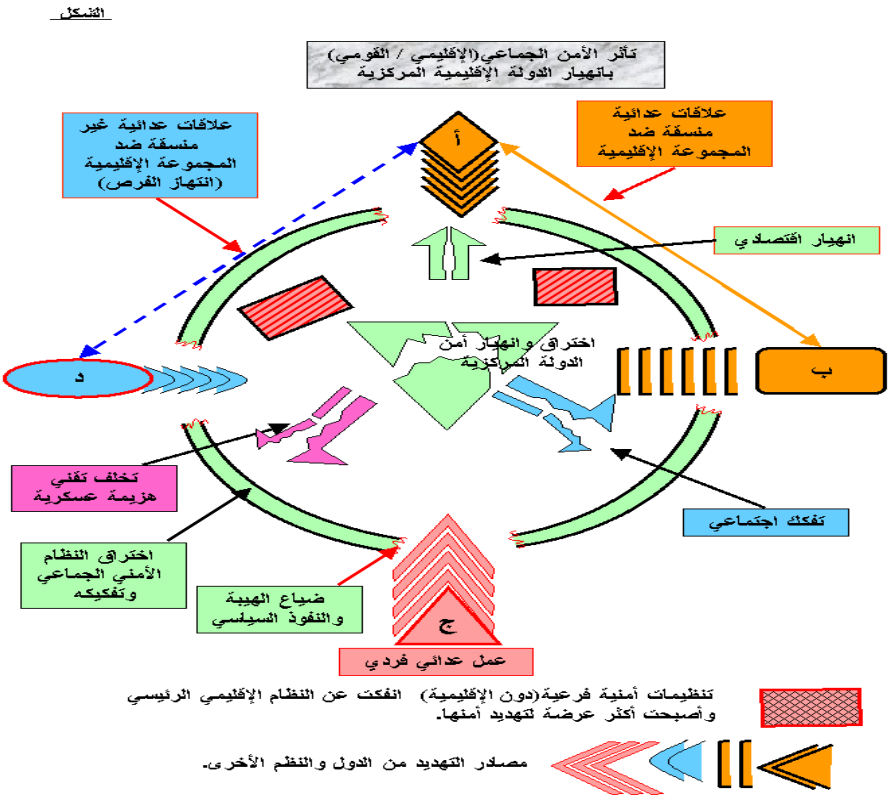

شكل (2) مخطط يوضح تأثر الأمن الإقليمي الجماعي بانهيار الدولة المركزية

ثانيا :استراتيجية دول الساحل في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تعتمد مقاربة دول الساحل على إدماج و ربط العناصر الاستراتيجية من اجل تسهيل تبادل المعلومات والتنسيق و تطبيق العمليات المشتركة". ونتيجة لذلك حددت دول الساحل استراتيجيتها في مكافحة الظاهرة بناء على مايلي[1]:

01- مراقبة و تأمين الحدود كاجراء وقائي يمنع أي حركة أسلحة أونزوح ..

02- تشجيع لجنة الأركان العملياتية المشتركة و وحدة الاتصال والتنسيق على مواصلة جهودهما لضمان تنسيق "أفضل" في مجال مكافحة الجماعات الارهابية و شبكات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بما فيها شبكات تهريب المخدرات.

03- تعزيز التعاون و المساعدة سيما في مجالات "العدالة و الجمارك و شرطة الحدود و مكافحة تبييض الأموال و الجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات و بالبشر"

04- دعم جهود التكامل و احداث انسجام من أجل تحقيق الأمن و التنمية.

05- اطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقي محدودة, فهي الي جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجستيا فانها غالبا لايمكنها ان تمتد الي كل المناطق , وبالتالي فان فعاليتها تظل محدودة.

06- تنسيق التعاون الأمني علي مستوي المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الاطار وفي هذا السياق تم احداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

تعتبر هذه الاستراتيجية في مجابهة تحدي الهجرة غير الشرعية في نظرالاتحاد الإفريقي "نموذجا" بالنسبة لبلدان القارة ، وعبر الكثير من السياسيين ان مبادرة بلدان الساحل هي "أحسن ممارسة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و في مجال التنمية على مستوى القارة نظرا للرهانات الإستراتيجية للمنطقة".

[1] دول الساحل ومعالجة الهجرة غير القانونية، وكالة الانباء الجزائرية ينظر في: http://www.aps.dz.html بتاريخ: 2016/05/05 بتوقيت: 23:00

ان الإستراتيجية التي تبنتها هذه الدول ، "تستفيد من تغطية دولية حيث تجد صدى ايجابيا جدا لدى الولايات المتحدة وشركاءها و في هذا السياق فان بلدان البحيرات الكبرى السبعة قد صادقت على إستراتيجية مماثلة لإستراتيجية دول الساحل.

رابعا: دور الجزائر في مكافحة الظاهرة في اطار تجمع دول الساحل

اتخذت الهجرة غير الشرعية في الجزائر طابعاً جديداً خلال السنوات القليلة الماضية، فإذا كانت أواخر عام 2000 تميزت بالهجرة المتواصلة، على وتيرة ثابتة، فإنها بحلول سنة 2010 تغيرت وباتت أكثر تعقيدا ما استلزم وظيفة توفير مساحة للمهاجرين وما يتبعها من وظيفة العبور[1].

ومن المهم في هذا الصدد أنه وفق الدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في عام 2006 حول الهجرة غير الشرعية في المغرب والجزائر وتونس، فان عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر وصل الى اكثر من 90.000 مهاجر من بينهم 10.000 غير شرعيين + 138 لاجئاً 15 و 192 طالب لجوء نهاية يناير 2010.

انطلاقا من هذا اعتمدت الجزائر في مقاربتها لمكافحة الظاهرة بالتركيز على دول الجوار وبالأخص دول الساحل الافريقي وجنوب الصحراء التي تتقاسم معها مصالح إستراتيجية وتعمل سويا على التصدي للظاهرة. كما سعت وتسعى الى بلورة تصور استراتيجي يتماشى مع ظروف المرحلة المقبلة، وعلى هذا الأساس عكفت بمعية النيجر وموريتانيا، ومالي[2] على معالجة ثلاثة ملفات رئيسية كانت محور لقاءات وزراء الخارجية والدفاع في ثلاثة اجتماعيا بحثية امنية تعاونية:

- ملف إعلان قيام دولة الأزواد ، وما صاحبها من رفض مطلق لدول الجوار والمجموعات الإقليمية والدولية.

[1] الجزائر شاركت بتكوين وتجهيز جيوش، مجلة الراية، عدد 37، ينظر في: http://aldjazairalwatania.com/article/ بتاريخ 2016/05/05 بتوقيت: 23:00

[2] رياض هويلي، دول الميدان تبحث خيارات التعامل مع ثلاثة ملفات معقدة في شمال مالي، ينظر في: يومية الموعد اليومي http://elmaouid.com/index.php/national/27573-2013-10-25-23-14-23 بتاريخ 2016/05/05 بتوقيت: 23:20

- ملف الجماعات الإرهابية التي سيطرت على مناطق شمال مالي واختطافها للدبلوماسيين الجزائريين، وهو الاختطاف الذي تبنته جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن تنظيم للقاعدة.
- ملف اللاجئين و النزوح نحو دول الشمال الافريقي ومنها الجزائر على الخصوص.

المبحث الثالث: الأمن الإنساني كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية :

إذا كان المفهوم التقليدي للأمن الإنساني يتخذ من الدول ، الأمة مرجعية له في و ضع المقاربات الأمنية بهدف تحقيق السلم و الأمن الدوليين ، فإن التحولات التي طرأت على الساحة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة قادرة بفعل العوامل على تجاوز حدود الدول ، أكدت التشكيك في المقدرة الفعلية للدولة على ضمان إستقرارها و أمنها من منطلق التركيز فقط على مبدأ تقوية قدراتها العسكرية أو الإقتصادية وبتحصين حدودها دون ضمان حماية الفرد بتحريره من الحاجة و الخوف ، باعتباره مركز للسياسات الأمنية .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني:

بداية إن تحليل مفهوم الأمن الإنساني بظهر أنه يتطوى على عاملين أساسيين : أولهما: العامل الأمن الذي يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعادا متعددة، متداخلة ز متكاملة فيما بينها." Interdépendant components " أما ثانيهما: فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية ، لذلك فإن التعميم عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان ليس القصد منه مجرد إضافات طابع إنساني على المفهوم بل أن عملية تحقيق الأمن تتمحور حول الفرد في حد ذاته[1]

فالأبعاد المختلفة للمفهوم لم تتحقق إلا مع تقرير لجنة الأمن الإنساني 2003 الأمن الإنساني الآلية التي قدمت له " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر سبل من شأنها تعزيز الحرياتالأساسية و الإشباع الإنساني ، و تشترك في هذه الحماية جهات عدة فاعلة من وطنية و دولية تتجسد عبر أنظمة سياسية و اجتماعية و اقتصادية و بيئية و عسكرية و ثقافية تنمح الإنسان العيش و البقاء" [2]

[1] يلوصيف الطيب ، مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ، تلمسان جامعة أبو بكر بلقايد ، العدد 18- 2014، ص55

[2] يلوصيف الطيب ، مرجع سابق ، ص57

يرى باري بوزان " Borry Buzan " أحد أبرز خبراء الدراسات الأمنية في العالم فيعرف الأمن على آلة العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية [1]

وقد ميزو أخدت عدة تسميات للأمن متعددة من بينها:

الشراكة الأمنية: بحيث يتم مشاركة الدول غير الغربية

الأمن المتكامل: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد

الأمن التعاوني: بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحواء التهديد المن المتبادل: إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى بعضهم أمنها على حساب الدول الأخرى

إلا أنه ومع تعدد التسميات الأمنية غير أنها بقيت ضمن نطاق الدائرة التقليدية للأمن ، حيث تلعب الدول القومية دورا فاعلا و رئيسيا [2]

أصبح مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأبعاد يعبر عن التصدي للأنواع مختلفة من التحديات و التهديدات تتمحور في مجملها حول الإنسان بمستويات متعددة و مختلفة و متشابكة من بينها:

البعد الاجتماعي: (community security)

إستخدم الأول مرة من طرف(Borry Buzan) في 1991 يشير إلى قدرة المجتمعات على الاستمرارية وفق الشروط التي تمكن من التطور و إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها الغوية و الثقافية و الهوية الدينية و الوطنية و عاداتها و تقاليدها وفق تصوره مقبول في مواجهة الإنكشاف المختلفة و المؤسسة لعنف داخل المجتمع الناتج عن الا مساواة و التهميش ذلك أن الإنسان يسمد أمنه من الجماعة

---

[1] Borry Buzan people stateand fear an agenda fr intenational sécuritie in the post col war Era-2ed Boulder tynne rienner publishers-1991p5

[2] عادل زقاع إعادة ضياغة مفهوم الأمن ، برنامج إعادة البحث في الأمن الاجتماعي ، متحصل عليه من: www.geocities com/adalzegagh/recont htm ?2009

التي ينتمي إليها ، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي ، أو منظمة يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية و مجموعة قيم[1]

ويندرج في هذا السياق المن الثقافي الذي يمكن من الحفاظ الهوية من محاولات الهيمنة على الشخصية بما يعني أن الدفاع عن الوجود سابق عن الدفاع عن الحدود خاصة في عصر العولمة و ما تفرضه من تحديات على الهوية الوطنية ، مما زاد من أهمية الأخذ بالأمن الثقافي ، إلا أنه الأمن المجتمعي أصبح يواجه مصادر عديدة من التهديدات مثل النمو الديمغرافي ، الهجرة حركة اللاجئين فقدان الشعور بالانتماء إضافة إلى الركود الاقتصادي وتوسيع الفوارق بين الشمال و الجنوب كلما أصبحت تمثل تهديدات للأمن الإنساني بمختلف أبعاده.

البعد السياسي: (Political Security)

ويعني الاستقرار التنظيمي للدول و تظم الحكم و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها و إيجاد المناخات السياسية المختلفة التي تعبر عن تطلعات و أراء مختلفة فئات المجتمع ، و يبقى أيضا تشكيل المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني يمكن لها أن تساهم في خلق المجتمعات الديمقراطية.

إن الأمن السياسي للفرد يعين أعطائه الحق في المشاركة السياسة و تمكنه من الحصول على فرص متكافئة للوصول إلى مواقع السلطة وضع القرارات يقوم هذا البعد على حقيق عملية الاستقرار على المستوى الداخلي بين النظام السياسي و المجتمع من خلال تحقيق المن ، أما في المستوى الخارجي يقوم على تحقيق السيادة لما شكله من أهمية على مستوى الأمن السياسي[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993 ص 31

[2] عيسات فضيلة ، الأمن الإنساني في السياسة الختارجية الكندية بين الخطاب و الواقع 1996–2010 ، رسالة ماجستير " غير منشورة "جامعة الجزائر ، ص47

البعد الاقتصادي: (Economic Security)

ينظر إليه على أنه التحرر من الفقر و السعي للعيش في رفاهية ، و يعني ضمان الحد الأدنى من المد خول لكل فرد من أجل الوصول إلى الحاجات الأساسية للحفاظ على وجوده (الغداء الكافي، التعليم الأساسي، المأوى المناسب، المياه النظيفة)

إلا أن هذه الحالة لا يعاني منها الناس الذين يعيشون في فقر مدفع فقط و لكن أيضا الذين لديهم وظائف ثابتة لا يستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة ، نظرا لما يشكله العامل الاقتصادي من أهمية في الحياة الاجتماعية حيث يتدخل في جميع المجالات و يشمل تدابير تؤهل الفرد للحصول على الحاجات الأساسية من مأكل و مشرب و ملبس و صحة خاصة في فترات الأزمة الاقتصادية و الكوارث الطبيعية[1]

حسب ميلو فإن دراسة الأمن ترتكز على ثلاث مستويات يوضح من خلالها الأطراف بالأمن و القيم المعنية بالتهديد ويندرج ذلك حتى التعريف الذي قدمه و ولغز للأمن [2]

[1] يلوصيف الطيب ، مرجع السابق، ص 64

[2] عادل زقاع ، مرجع السابق، ص 4

العنصر: موضوع الأمن	**القيم المهددة**
الدولة: المدرسة الواقعية	السيادة "القوة"
المجموعة: الأمن المجتمعي	الهوية
الأفراد : الأمن الإنساني	البقاء"الرفاه"

المصدر: عادل زقاع

الجدول(02): مفهوم المن الإنساني حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UVDP)

القيم المهددة	طبيعة التهديد	القيم الأساسية	الهدف
الدولة الأفراد الطبيعة الجماعات المجتمعية	السياسة،القمع التعذيب الاختطاف انتهاكات حقوقا الإنسان الاقتصادية الفقر،التشرد الغداء، الجوع الشخصية العنف الجسدي الجريمة المجتمع: القمع التفكك التميز البيئة: التلوث الكوارث الطبيعية الصحة: الأوبئة	التحرر من: الخوف التحرر من: العوز	الفرد

	الأمراض، عدم الكفاية بالصحة		

المصدر: Ramesh thakur , human security regimes, paper prepared for the work shop pnhuman sécurity umiversty of queenshand Brisbane Australia 3-4 September 1998-p16

المطلب الثاني: واقع الأمن الإنساني في الجزائر:

أصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تقريره السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر و هو التقرير الذي بذل خبراء المجلس في طريقة إعداده جهودا معتبرة و نجحوا بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحديد الطريقة التي ستمكن مستقبلا من إجراء مقارنة بين الوضعية في الجزائر و بقية العالم ، النتيجة المهمة الأولى التي خلص إليها خبراء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تتعلق بمؤشر الفقر في الجزائر[1]

هذا المؤشر تراجع بين 1995 و 2005 من 23% إلى 16،60 % كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقراء الغذائي إنخفض حسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث اعتمد المجلس نتيجة الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات و التحاليل للسكان و التنمية حول مستوى معيشة السكان سنة 2005 ، والتي خلصت إلى أن 13.6 % من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 ، نزل إلى 10.61 % سنة 2004 كما أن عدد المواطنين الذين كانوا يعانون من مستوى فقر شامل نزل من 3.98 مليون جزائري سنة 1995 إلى 20. مليون سنة 2004 بالإضافة إلى أن عدد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم أي 73 د ج أصبح ضعيفا.

إن الفضل في التحسن المسجل في مجال مكافحة الفقر يعود إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 و إستمر إلى غاية 2004 ، بالإضافة إلى المخطط الوطني لتنمية

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2008

الفلاحة الريفية ، كما أن الجزء الأهم في هذه الميزانية ذهب إلى دعم التربية في شكل منح مدرسة ، وإلى المساعدة الاجتماعية التي تشمل (الأطفال المسعفين و الأشخاص المعوقين و رعاية الشيخوخة)بالإضافة إلى) الصناديق الاجتماعية الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صندوق دعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للسكان).

وعلى الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب إنخفاض معدل الوفيات ، فإن ذلك لا يغطي الإرتفاع المتزايد لأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري

وفيما يلي جدول يوضح درجة انتشار أهم الأمراض المزمنة حسب السن و النوع لسنة 2006 كتبة مؤوية[1]

النسب	18-0	24-19	34-25	59-35	60+	**المجموع**
ارتفاع ضغط الدم	0.06	0.13	0.57	7.82	31.15	4.38
أمراض السكر	0.16	0.23	0.42	4.13	12.52	2.10
أمراض المفاصل	0.22	0.26	0.46	2.91	10.59	1.70
الربو	0.7	0.8	0.91	1.80	3.09	1.20
أمراض القلب	0.24	0.26	0.31	1.65	6.98	1.100
أمراض أخرى	1.27	0.26	0.31	1.65	6.98	1.11

كما أن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تطرق إلى حقائق غير سارة تتعلق بالوضيفة الاجتماعية للجزائريين و بخصوص الأسر وفي نفس السياق أقو المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي معتمدا على نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتنمية و السكان

[1] Source : ministere de la sante office national des statisti ques , suiri de la situation des enfants t des femmes,rappcrt 2007-p-32

هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر في ظل غياب سياسة زراعة و إقتصادية من شأنها ضمان حق الغذاء الأجيال القادمة من جهة ، و تقليص فاتورة الإستيراد التي تشهد إرتفاعا مخيفا من سنة لأخرى.

كما أن الجزائر إلى جتنب مجموعة من الدول السائرة في طريق النمو حسب المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتنمية و السكان ، رغم محاولاتها تدرك الوضع من خلال مجموعة من التدابير و الإصلاحات التي خلصت إلى بعض النتائج المحفزة و التي تدخل في إطار ما يسمى المخطط الوطني للتطوير الفلاحي .

و القطاع الأخر الذي يعاني و الذي يزيد المحيط الاجتماعي و يثقل كاهل الجزائريين هو قطاع التربية حيث أصبحت المدرسة تسجل نسبة مرد ودية دخيلة غير كافية فالتسرب المدرسي بلغ مستويات عالية جدا و عندما نفس نسب التمدرس في كل أطوار التعليم

(إبتدائي ، ثانوي ، عالي) يظهر حليا التوجه الحلي نحو التراجع تتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى 46.01% بالنسبة للبنات و 31.66 للذكور ، هذا الأخير بين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالتي في المجتمع الجزائري، و باختصار ما يمكن إستخلاصه من هذا التحليل الإحصائي هو أن نسبة 60% فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي 2/3 المتمدرسين وهو يعني أن 1/3 لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم .

المطلب الثالث: دور الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تعيش اليوم في العالم بتميز بالعقيد و التغير المشارع تتعرض شعوية لشتى أنواع المخاطر و التهديدات و بالتالي إنعدام عام بالشعور بالطمأنينة و الأمن ذلك نتيجة تبدل طبيعة الصراعات و تطور الأسلحة الفتاكة و الإستقطاب الاقتصادي و الثقافي للامعقول بين الشمال و الجنوب و داخل المجتمع نفسه.

فالهجرة غير الشرعية هي في الأساس نتيجة لترى الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و قلة الوعي الثقافي و إنسداد الأفق أمام الأفراد ما يجعل منها ..... وسيلة في أنمعا لتحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية حتى لو إنطوى ذلك على مخاطر من خلال الإبحار بقوارب خشبية لا تتوفر على

أدنى درجات السلامة و الأمان ما يجعلها وسيلة إنتحار حقيقية وما الأرقام التي تنشرها الهيئات الرسمية في الجزائر

ومن هنا إنطلق مفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة لوضع الأمر الأزمة و الآليات التنفيذية لتصحيح الوضع .... بالأضراب و الهشاشة و العشوائية ، فإلى جانب الأمن الاقتصادي (ضمان الحد الأساسي للدخل) يشمل مفهوم الأمن الإنساني ، الأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض و العدوى) و الأمن الغدائي (توفير الفرص المادية و المالية للحصول على الغداء) الأمن البيئي (ماء صحي ، هواء نظيف و شبكة أرضية متماسكة) و الأمن الشخصي (الأمن من العنف و التهديد البدني) و الأمن المجتمعي (أمن الهوية الثقافية) و الأمن السياسي (حماية الحريات الأساسية و حقوق الإنسان).....إذا الأمن الإنساني في ضمان الأمن الصحي و توفير متطلبات الخق في الصحة هذا الحق الذي يفترض التحلي بالظروف التي تمكن الأفراد من بلوغ أقصى قدراتهم على تحقيق حياة صحية و التمتع بهذه القدرات ، وهذا إشتمل النشاطات المؤسسات الاجتماعية أيضا ، لكن إن كان الحق في الصحة لا يصدف لمعالجة الفروقات الاجتماعية و الاجتماعية و الاقتصادية بين البشر ، فهو لا يفرق بين غني و فقير و يشمل الأصحاب ، كالمرض ، حيث أنه من أهم مراحي السياسة الصحية تكافؤ الفرص في الحصول على الرعاية الصحية، فالمرض و العجز و الوفيات التي يمكن تجنبها تشكل تهديد الأمن الإنساني ، و الصحة ليس فقط غياب المرض و إنما التمتع بحالة جيدة جسديا و نفسيا و إجتماعيا تسمح بالتحكم بالمستقبل.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في الجزائر يعد دافعا ومسببا قويا للهجرة غير الشرعية على إعتبار أن التفاوت الاجتماعي و قلة فرص العمل و ضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع الجزائري تدفع بكل تأكيد إلى الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة وعليه فإن العمل على تطوير أليات و مرتكزات الأمن الإنساني من خلال توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية و الصحية و فتح لمجال أمام إدماج الشباب في عملية التنمية من خلال خلق فرص حقيقية للعمل ، و تطوير التعليم فكل ذلك سيحد من وتيرة إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر و التي عرفت نموا و إنتشارا كبيرا خلال السنوات الماضية.

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما تقدم يتضح أنه للقضاء على الهجرة غير الشرعية لا بدمن تضافر الجهود داخل الدولة الواحدة و كذا بين الدول فمختلف التشريعات و القوانين لدول مختلفة من العالم عمدت إلى تجريم إتفاقيات و معاهدات حفاظا على حماية مصالحها و حفاظا على علاقاتها مع غيرها من الدول ، سواء كانت صديقة أو غير ذلك ويلاحظ أيضا أن تجريم هذه الأفعال و معاقبة مرتكبيها هي أيضا حماية للأفراد الراغبين في الهجرة غير الشرعية من مخاطر كثيرة جراء تواجدهم غير الشرعي في بلاد غير بلدهم الأصلي و أخطرها الوقوع في أيدي العصابات المنظمة أو الموت غرقا ، بالرغم من أنها لم تستطع القضاء على هذه الأفعال المجرمة و لكنها ساهمت في التقليل منها بتضييق الخناق على مرتكبيها.

فظهور مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية Holistic Paradign كآلية لمكافحة لهذه الظاهرة فعدم الأمن هي المسببات الرئيسية وراء تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا باتجاه أوروبا.

خاتمة

بغض النظر عن الآثار التي قد تنجم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية و درجة جسماتها منها أو حتى نظرة المجتمع إليها فهي تبين سلوك شاذ ينبغي التخلص منه و الوقاية البشرية من أفاته حتى لا نقول المجتمع على أساس أن هجرة المهاجرين لا تعترف بالحدود و لا بالمجتمعات.

و ما يمكن استخلاصه من خلال المعطيات التي قدمت بخصوص ظاهرة الحرقة في العالم و في الجزائر تحديدا أنها تستدعي الدراسة و الاهتمام من طرف الجهات المختلفة و بذل المجهودات الضرورية لتخفيف من المبتغى قصد ايجاد الحلول الناجحة لمشكلات الشباب بصفة عامة بدل البحث عن مخارج هي في الغالب تتجه نحو المصير المجهول

كما أن الحلول المعتمدة من الضروري أن تعالج القضية وفق الخصوصيات المحلية لأنه لا يمكن على الإطلاق استراد حلول خارج هذا الإطار لمعالجة قضايا تستمد جذورها في الأصل من أعماق هذا الوطن.

إن المجتمع الدولي مدعوا للقضاء على مأساة الملايين من الشباب المنحدرين من بلدان الجنوب و تحديدا إفريقيا ، خاصة الفارين من البؤس و التخلف و الراغبين في الوصول إلى بلدان الغربية بشتى الوسائل معرضين أنفسهم إلى مواجهة المجهول.

و كثيرا من الشباب يستغلون من طرف جمعيات و منظمات للتجارة بالمخذرات و الإفلاس و الجريمة بشتى أنواعها العابرة للأوطان

و الإجراءات الأمنية التي تتخذ على مستوى الوطني و الجهوي و الدولي هي بالضرورة التي تقضي على الهجرة غير الشرعية بكل بساطة لم تعالج أسبابها الحقيقية.

و التصدي لهذه الظاهرة لا يكون بالإجراءات العقابية الصارمة فقط أو قمع كل محاولات التسلل بل تكون أيضا بمراجعة شاملة لكل السياسات الخاصة بالتنمية البشرية وتفعيل دور الشباب بأسس العدل و المساواة وتكافؤ الفرص

و جديد بالذكر أن مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة قد جلبت إهتماما وطنيا من جميع شرائح المجتمع مما دفع المجتمع المدني و الحكومة لأخذ مبادرات إجتماعية بعناية رئيس الجمهورية بشأن الهجرة السرية ليقول:

" لا فرق بين الإنتحار و الحرقة شيء أن الأولين يقتلون الأبرياء و الآخرين يجلبون المتاعب لأقربائهم و قبل كل شيء لأنفسهم" حيث أمر بتشكيل لجنة حكومية لدراسة هذه الظاهرة و معالجة أسبابها ،مما .جند كل المؤسسات الاجتماعية و المهنية من أجل العناية الخاصة بفئة الشباب و ذلك بفتح مجالات الاستثماربالقروض المتخصصة للشباب المهنية و الصناعية منها الفلاحية و إعطاء الأولوية للشباب في عقود ما قبل التشغيل، وضمن الخطة الخماسية الحالية بتجسيد برنامج طموح لتشغيل و إيجاد ثلاثة مليون وظيفة و خطة حماسية أخرى تحقق ما يزيدوا على مليون وحدة سكنية إجتماعية وإسناد مهمة دراسة الظاهرة على أخصائين في علم نفس و الاجتماع و الإجرام القانوني و إنشاء خلايا للتشاور و التحليل و توعية المجتمع المدني بالمخاطر التي تسبب الهجرة السرية للشباب الجزائري ولم تكن المادة 175 مكرر 01 التي تنص على معاقبة كل شخص بمغادرة الإقليم الوطني غيرأن منفذ عبر الحدود بمثابة عقوبة مسلطة على الشباب (الحراق) فهي لا تعني شخصا معينا بذاته بل بسد ثغرة قانونية حيث نستنتج منها أنها جاءت لمعاقبة شبكات التهريب يعتبر الشاب المهرب كضحية لأن الهجرة جذبت و أسقطت الشباب في متاهات المجهول .

ومن بين التدابير المتخذة في هذا الشأن تخصيص حصص شبابية توجيهية لمناقشة هذه الظاهرة عند قنوات الإعلام المرئي المسموع و المكتوب و الإبتعاد عن التشهير وسرد حكايات خيالية لجذب الفقراء بل توعية و تجنيد المجتمع المدني و تعزيز الشعور بالإهتمام بفئات الشباب و للحفاظ على الكرامة الإنسانية و في إطار معالجة هذه الظاهرة لابد من تعزيز التعاون و تحمل المسؤولية بين بلدان المنشأ و العبور بلدان المقصد و ذلك بتشجيع الاستثمارات المباشرة لتوفير موجات الهجرة أو التقليل منها .

وهذا الموضوع يحتاج إلى مقاربة شاملة من جميع جوانب مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإيجابية في مسألة الهجرة من حيث تبادل الثقافات و الحوار و الاستفادة من الطاقات في بناء إقتصاد الدولة و المجتمع و التبادل الحضري في السعي لإيجاد حلول تحفظ كرامة و حقوق الإنسان من خلال هذه المقاربة يظهر حسب الدور البارز للأمن الإنساني من خلال مؤشراته كآلية فعالة في التفسير و التخفيف من حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر:

1. منظمة العمل العربية الكتاب الدوري لاحصاءات العمل في البلدان العدد السابع 2007.

المصادر بالأجنبية:

world/ bank dévelopmentNdicators database

: ministere de la sante office national des statisti ques , suiri de la situation des enfants t des femmes,rappcrt 2007

الكتب:

باللغة العربية:

1. لين. سميث، ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، أسياسات علم السكان، القاهرة، دار الفكر الغربي.
2. إبراهيم العيسوي : التنمية في عالم متغير ، طح، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 .
3. أحمد برقاوي و أخرون: الدولة الوطنية و تحيات العولمة في الوطن العربي ، مكتبة مدبولي ، د ط،القاهرة 2004.
4. الأخضر عمر الدهيمي التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير شرعية ، دراسة الهجرة السرية في الجزائر تحت مقدم يوم 08 فبراير 2010 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
5. الأخضر عمر الدهيمي: دراسة الهجرة السرية في الجزائر بحث مقدم يوم 8 فبراير 2010 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – مملكة عربية السعودية.
6. أنور عطية العدل، السكان والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
8. حسن صعب: الإنسان الربي و تحدي الثورة العملية و التكنولوجية ، دار العلم للملايين ، ط 2،لبنان،1981.

9. د/فتيحة كركوش: الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية جامعة سعد دحلب – بليدة

10. ربيع كمال كردي صالح، الأبعاد الإجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، دراسة أنثرو بولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة عين شمس، القاهرةن 2005.

11. رياض عواد: هجرة العقول – سوريا، دار الملتقى للطباعة و النشر 1995م.

12. زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 _1939،الجزائر،الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع1984.

13. سارة هاربيزونه، هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن إتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة، مناهج متعددة الإختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بير حمامام، 1981.

14. ساسكيا ساسن، تنقلية العمل ورأس المال، دراسة في الإستثمار الدولي وتدفق العمل، المملكة المتحدة، كامبريدج، 1988.

15. سوزي عدلي فاثن الإتجار بالبشر – منشورات الحلبي الحقوقية ط1– بيروت، لبنان، 2008.

16. عادل عبد الرزاق: دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 1993 القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003.

17. عبد الحمن محمد العيسوي : المجرم الشاذ، دار الفكر الجامعي ، دط الإسكندرية ، 2005.

18. عبد الرحمن محمد العيسري : الجريمة بين البيئة و الوراثة ، منشأة العارف بالإسكندرية د ط ، مصر 2004

19. عبد الفتاح البيوسي حجازي، الجريمة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي د.ط، الاسكندرية، 2008.

20. عبد الفتاح العموص: "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة للبلدان المغاربية" تونس، جامعة صفاقص، ب ت.

21. عبد النورباجي – الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط – ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي في ملتقى قسنطينة 2008.

22. عثمان الحسن محمد نور – ياسر عوض الكريم المبارك– الهجرة غير المشروعة و الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د/ط، الرياض 2008.

23. عصام توفيق عمر، عبير عبد المنعم فيصل، سر فتح سيروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة دار الفكر ط1 عمان 2008.

24. علي الحوات، الهجرة الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية، 2007.

25. علي عبد الرازق جلبي، علم إجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط4، 2005.

26. فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية " في مجلي: دراسات تربوية، العدد4 جوان 2010.

27. فليبيا فارج: المجرة المتوسطية تقدير عام 2005 قد أنور مفيث و شديد يوش المعوقية الاوربية برنامج ميدا معهد الجامعة الاوربية 2007.

28. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت دار الفكر،ج2.

29. كامل الشيرازي – دعوات إلى تشريح استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر بتاريخ 2008/01/01

30. كورادو أس. لي، افيرت، نظرية الهجرة، الديمغرافيا، 1996.

31. لواء و دكتور حمدي شعبان الهجرة غير مشروعة (الضرورة و الحاجة) مركز الاعلام الأمني 2006.

32. مارتن فيليب وودغرن جوناس، الهجرة الدولية –تحد عالمي، ترجمة فوزية سهاونة، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، الاردن1993

33. محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، الإسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1995.

34. محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعياشية بمحافظة فنا، رسالة ماجستير غير مستورة، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي، 1998.

35. محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، تونس، مطابع الجامعة، 1978.

36. محمد مصطفى حسن علمي، سياسات وتجارب إعادة إنخراط مهجري بلدان المغرب العربي، الجزائر، الديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

37. مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي ، ج ح ، مؤسسة نوفل ، طح ن بيروت ، لبنان 1987

38. معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994.

39. مونسوتي الكساندرو، الحروب والهجرات، الشبكات والإستراتيجيات الإقتصادية لشعب الضرارة في أفغانستان، إصدارات معهد نوشباتال الأنتروبرجيا، باريس، دار العلوم للإنسان، 2004.

40. ميشيل بي أي، هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما، المراجعة الإقتصادية الأمريكية، 1969.

41. نبيل راغب:هيبة الدولة التحدي و التصدي ، دار غريب ، د ط ، القاهرة .

الكتب باللغة الأجنبية:

1. A-percheron lunivers politigdes enfant Armand colin paris 1974 .

2. Abdel Fattah Mourad, Dictionnaire moured des termes juridique, économique et commerciaux, 2eme partie, lieu et année de publication non spécifies.

3. Adolfo fernandez Z oila : Frent et les psycanalyses ed frnand Nathan Paris 1986.

4. Blonc chaleard- Marie chaude-histoir de l'immigration- edition la découverte. Paris .

5. Borry Buzan people stateand fear an agenda fr intenational sécuritie in the post col war Era-2ed Boulder tynne rienner publishers-1991.

6. Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les traveilleures migrants dans une économie mondialisé, conférence intemationale du 2eme session, rapport m6 genére, 2004.

7. Dontalla giubilaro migration from the maghreb and migration pross ures curent sutmation and future prospeats genva ilo 1997.

8. Douglasse S. Massay, In marelo mauarez onozo, tge newlmmigration an interdxiplinary reader, new york, routhedge, 2005.

9. E. durkhaim : education et sociologie PuF Paris .

10. G-Rochert introduction a la sosociologie general –HMM- Montreal 1986.

11. Henry Jean robert ; Maghrébines en France de la « mère-patrie »aunages de l'européens- revue panoramiques N°55_4émè trimestre paris, 2001.

12. Jean pierre citeau Brigitté engelhardt bitrian introduction a la psyehosociologie :conceptset etudes decas Armand colin Paris .1999.

13. mouhoubi, salah, la politique de cooperation algérie, bilans et perspectives, ben akuoun, alger, edition opu, sams année dédition.

14. Noel M aillousc : « le criminel triste meconnu je la criminalgre contemporaine » annales internationnel 1984.

15. Noella Barquin et col :Dictionnaire de philosophie –Armand colin Paris 1995.

16. Nordet Sillamy Dictionnaire De la psycologie n ed paris larousse 1996 .

17. Sarah collision, shore to shore, the politics of migrationMaghreb relations, London, the royale institute of international affair, 1996.

18. Vaisse mourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesiéckes, éditionarmand colin paris , 2000.

الملتقيات و الندوات العلمية

1. أحمد أبو الوفاء، الإتجار بالأشخاص، ندوة إقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاهرة، يرمي 29/28 مارس 2007.

2. الأخضر الذهبي: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر بين الارقام الواردة في دراسة أعرها مركز الوطني للاحصاء" كيف أن الجزائر تعد بالفعل بلد استقبال المهاجرين القادمين من افريقيا و جنوب الصحراء و خاصة من النيجر.

3. د.عزيز محمد علي بدر، تيارات الهجرة إلى أوروبا، حالة شمال إفريقيا، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، القاهرة، جامعة الدول العربية وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية، أفريل 2007.

4. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكرا) موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية العدد الثالث 2009.

5. للمزيد أنظر:المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، مداخلة تجيب بخوش، سعاد سراي، بعنوان:" المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر"، كلية الاقتصاد، جامعة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

6. الهجرة في عالم مترابط، إتجاهات جديدة للعمل، تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005.

المواقع الإلكترونية.

1. علي عبد الرزاق، علم الإجتماع السكان. WWW,lohchr, org/French/law/cmw,ntm/02/02/2016,

2. _Bit, op, cit.

3. Guennouni Naima, Op, cit.

4. www,saut, alahrar, net/online nodules, php:? Name: news a file: articlech: 9165.

5. Emission de télèvision produite par France 3, vu eau/www.france 3.rr.

6. VEN www, elkhabar, com./ quotidien/?Ida=1….nsert.

7. www.//abrigadh.com.154117//17.

8. www.almaghriria.com.

9. http://www.amanjordan.org.

10. كامل الشرازي: دعوات إلى التشريع استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر" مقالة منشورة في الموقع

11. تحقيق صحفي بعنوان الشباب و الهجرة لمزيد أنظر الرابط التالي.

www.arabicbablned.net/tahqip.sahgi/90-youthmigiration/412-algerien

12. Vttp : //magharelia . com / ar/ artivles / aur/ beatures / 2010/12/5 jeature -0 change locale =true.

13. طه علي أحمد، تجمع دول الساحل والصحراء، دراسة عامة ينظر في :

http://fr.scribd.com/doc/95270282

14. http://www.aps.dz.html

15. دول الساحل ومعالجة الهجرة غير القانونية، وكالة الانباء الجزائرية ينظر في: الجزائر شاركت بتكوين وتجهيز جيوش، مجلة الراية، عدد 37، ينظر في :

http://aldjazairalwatania.com/article/

16. .http://elmaouid.com/index.php/national/27573-2013-10-25-23-14-23

17. رياض هويلي، دول الميدان تبحث خيارات التعامل مع ثلاثة ملفات معقدة في شمال مالي، ينظر في: يومية الموعد اليومي.

18. عادل زقاع إعادة ضياغة مفهوم الأمن ، برنامج إعادة البحث في الأمن الاجتماعي ، متحصل عليه من:

19. www.geocities.com/adalzegagh/recont htm2009 .

الرسائل العلمية

1. ربيع كمال كردي صالح – الابعاد الاجتماعية و الثقافية للهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا – دراسة انتربولوجية في قرية نطوان بمحافظة القيوم – رسالة دكتوراه قسم علم الاجتماع جامعة عين شمس القاهرة. 2005.

2. عيسات فضيلة ، الأمن الإنساني في السياسة الختارجية الكندية بين الخطاب و الواقع 1996–2010 ، رسالة ماجستير " غير منشورة "جامعة الجزائر. 2014.

3. غالية بن زيبوش: الهجرة و التعاون المتوسطي منذ منتصفي التسعينيات – رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية مكتبة ع و س و إ ج الجزائر 2005.

4. فاطمة فيلالي: الشراكة الجزائرية الأوروبية و مغاربية في حوض المتوسط، من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط – رسالة لنيل ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2009.

5. محمد حسن صادق: "الهجرة الخارجية و أثرها على البناء الطبقي– دراسة ميدانية على قريتي حزام و العباس بمحافظة فن – رسالة ماجيستر تسير علم الاجتماع لكلية الأداب جنوب الوادي 1998.

6. نقلا عن: قزو محمد أكلي، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

المقالات.

باللغة العربية:

1. أرنست رافيسنتيف، قوانين الهجرة، صحفية جمعية الإحصاء، لندن، 1885.

2. أمل يوسف الصباح، البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة، مجلة عالم الفكر المجاد السابع عشر، العدد الثاني، 1990.

3. جريدة الطاهر بن جلون، الهجرة المنتقاة، إهانة في حق التاريخ و vhtn المهاجرين.

4. رشال بريت، وايف ليشر "قانون اللاجئيين و القانون الدولي الانساني، الجوانب المتوازنة و الدروس المشتقاة و النظرة المستقبلية" المجلة الدولية للصليب الاحمر مختارات من أعداد 2001م .

5. السكناوي الغليزويري" الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية "عن جريدة الصحرة (ت.ن) 2006.

6. شريف السيد، اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان، مجلة الموارد، صيف 2005.

7. على الحوات وآخرون، مجلة الدراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وآبحاث الكتاب الأخضر، العدد 28، 2007.

8. مغاوربي شليبة الابعاد الاقتصادية لهجرة العمالة مجلة السياسة الدولية العدد 165.

9. هاشم نعمة، جريدة الشرق الأوسط، الجزائريون في فرنسا، الهجرة والهوية الوطنية، العدد 8292، 11أوت

10. يلوصيف الطيب ، مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ، تلمسان جامعة أبو بكر بلقايد ، العدد 18.

باللغة الأجنبية:

1. Benelkadi kamel «migration d'eveloppement, les africains sur une question commune» le quotidien el waten.

2. Giulbilaro Donatella les migrations en provenance du magreb et la pression migration : situation actuelle et prévisions cahier de migration international N°15 département de l'emploi et de la formation 1997 .

3. Guillant michelle, la mosaique des migrationsafricaines , revue esprit, N°160 aout_september 2005_paris.

4. Notions unicés : centre l'information des nations unies : Alger .

5. Om, 2006, losing hope at sea, the tragecties of irregulan migration, december 2006, switzer land.

6. Patricia H aniga lajeunesse difficulté Québec : press e l'university du Québec 1997.

البروتوكول.

1.اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة **الخامسة و العشرون** في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000.

2.بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمِّل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

3.جمال عرفواوي " دول (خمسة + خمسة) اتيحت حلول الهجرة غير شرعية" تاريخ ..... 2016/04/02/سا=17:15 ..... على نصت الفقرة 1 من الدباجة على أنه "... أن إتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر ينصب نهجا دوليا شاملا مما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات و إتخاذ تدابير مناسبة أخرى ، ومنها تدابير إجتماعية ، إقتصادية على الصعيد الوطني و الإقليمي و الدولي بروتوكول تهريب المهاجرين.

4. د. أمير فرج يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للمواقع والمواثيق والبرتوكولات الدولية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011.

قائمة القوانين:

القوانين الداخلية:

1. المادة (30) من القانون.

2. الغرامات المنصوص عليها في المادة 39-40-41 من القانون.

3. يلاحظ من خلال هذه الظروف مشدد أنما لا تختلف عما جاء به قانون 09-01 و انما تصب في خانة الحرية عبر الرهينة المنظمة و لذلك تساءل عن السبب الذي جعل المشرع يقدر أحكاما خاصة بدخول الأجانب في هذا القانون و أخرى خاصة غير الشرعي من الإقليم الوطني مع ذلك الحالي تعتبر ..... للمهاجرين القانون رقم 08-11.

4. نصوص قانونية دولية:

5. قريرالأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة 57 الملحق رقم 1(A/57/1) نيويورك أوت 2002 .

6. يرنامج الامم المتحدة الأنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية تقرير التنمية الانسانية تحديات أمن الانسان في الدول العربية نيويرك 2009.

7. المواد من 27 إلى 31 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطن و المنظمة :أنظر خذار الجمعية العامة 212/54 المؤرخ في 22 دسيسمبر 1999 ، بين أن الهجرة الدولية و التنمية دورة 54، بند 99 (هـ) صارك في / فيفري 2000.

8. لمزيد من التفاصيل أنظر: المؤتمر الدولي للسكان – القاهرة 1994 الفصل التاسع و الثمانون" التوزيع السكاني و التحضر و الهجرة الداخلية وثيقة 171/13.

9. تجدر الإشارة إلى القانون رقم 212 ن 66 بتاريخ 21 يوليو 1966 / تم تطبيقه حتى عام 2008 أي لمدة 40 عام تقريبا.

10. تم نشر القانون رقم 11-08 بتاريخ 11 يوليو 2008 الخاص بدخول و خروج وإقامة وتنقل الأجانب في الجزائر في الجريدة الرسمية العدد رقم 232 بتاريخ 22 يوليو 2008.

11. على العكس من ذلك فإن القانون 01/09 يعاقب على نقل إخراج أي شخص من الإقليم الوطني حتى و لو كان الشخص حاملا للوثائق إذ ما تم ذلك من غير الأماكن المخصصة لعبور الحدود.

قائمة الجداول و الخرائط.

قائمة الجداول.

جدول رقم 01: يمثل حجم التحويلات المالية في الجزائر،مقارنتا بمصادر النقد الأجنبي الأخرى 2008.

جدول رقم02: يمثل المستوى العام للبطالة في الجزائر 15 سنة فأكثر، للسنوات من 2000 إلى 2006.

جدول رقم03: يمثيل الفئة النشيطة ضمن العدد الإجمالي للسكان(%).

جدول رقم04: يمثل إحصائيات الهجرة غير الشرعية من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2006.

جدول رقم05: يمثل الاجانب الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية مع المتابعة القضائية من سنة 2001 إلى غاية 2006.

جدول رقم 06: يمثل دراسة الأمن حسب ميلر.

جدول رقم 07: يمثل مفهوم الأمن الإنساني حسب برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP).

جدول رقم 08: يمثل درجة إنتشار أهم الأمراض المزمنة حسب السن و النوع لسنة 2006 كنسبة مئوية.

قائمة الخرائط"

خريطة رقم 01:توضح نقاط مغادرة قوارب الحرقة في المسالك البحرية إنطلاقا من الجزائر.

خريطة رقم 02: توضح طرق الهجرة السرية الإفريقية الجوية و البرية إلى الجزائر.

خريطة رقم 03: توضح طرق الهجرة السرية الأسيوية الجوية و البرية إلى الجزائر.

خريطة رقم 04: توضح اهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوروبا.

فهرس

الفهرس.

بسملة.

الشكر.

إهداء.

خطة البحث.

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية.....**10**

تمهيـــد.....10

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.....**11**

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.....11

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة.....18

المطلب الثالث: أنماط الهجرة غير الشرعية وإتجاهاتها.....24

المبحث الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.....**29**

المطلب الأول: مرحلة تشجيع الهجرة القانونية.....29

المطلب الثاني: مرحلة وقف الهجرة.....31

المطلب الثالث: مرحلة الهجرة غير الشرعية.....33

المطلب الرابع: الهجرة المنتقاة.....35

خلاصة الفصل.....**37**

الفصل الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....39

تمهيد.....39

المبحث الاول: أسباب الهجرة غير الشرعية.....40

المطلب الأول: الأسباب السياسية و الأمنية. 40

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية و الاجتماعية. 43

المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية و الديمغرافية.....48

المبحث الثاني: أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....52

المطلب الاول: وسائل الهجرة غير الشرعية. 52

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية الداخلية..... 59

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.....62

المبحث الثالث: آثار و إنعكاسات الهجرة غير الشرعية 65

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.....65

المطلب الثاني: الإنعكاسات الاقتصادية.....66

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية.....68.

خلاصة الفصل.....**70**

الفصل الثالث :آليات التصدي للهجرة غير الشرعية وفق المقاربة الجزائرية.....70

تمهيد. **70**

المبحث الأول :آليات الجزائر في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 71

المطلب الأول : آليات الاجتماعية و الاقتصادية 71

المطلب الثاني :آليات القانونية و الدولية.....74

المبحث الثاني:آليات الجزائر في علاج الظاهرة.....80

المطلب الأول: الآليات السياسية.....80

المطلب الثاني: الآليات الإنسانية.....81

المطلب الثالث: المساعي الإقليمية للجزائر في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....83

المبحث الثالث:الأمن الإنساني كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....87

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني.....87

المطلب الثاني: واقع الأمن الإنساني في الجزائر.....92

المطلب الثالث: دور الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية.....94

خلاصة الفصل.....**96**

خاتمة.....**98**

قائمة المصادر و المراجع.....**101**

الفهرس.